

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۵

۵۸۴



کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: تاریخ اسلام

جلد: (۵۸۴) از کتب (خطی) اهدائی

مؤلف: آقای سید محمدصادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب: ۲۴۸۹

۱۳۰۵



خطی اهدائی
کتابخانه مجلس شورای ملی اسلامی
۵۸۴

- ۱
- ۲
- ۳
- ۴
- ۵
- ۶
- ۷
- ۸
- ۹
- ۱۰
- ۱۱
- ۱۲
- ۱۳
- ۱۴
- ۱۵
- ۱۶
- ۱۷
- ۱۸
- ۱۹
- ۲۰
- ۲۱
- ۲۲
- ۲۳
- ۲۴
- ۲۵
- ۲۶
- ۲۷
- ۲۸
- ۲۹
- ۳۰
- ۳۱
- ۳۲
- ۳۳
- ۳۴
- ۳۵
- ۳۶
- ۳۷
- ۳۸
- ۳۹
- ۴۰
- ۴۱
- ۴۲
- ۴۳
- ۴۴
- ۴۵
- ۴۶
- ۴۷
- ۴۸
- ۴۹
- ۵۰
- ۵۱
- ۵۲
- ۵۳
- ۵۴
- ۵۵
- ۵۶
- ۵۷
- ۵۸
- ۵۹
- ۶۰
- ۶۱
- ۶۲
- ۶۳
- ۶۴
- ۶۵
- ۶۶
- ۶۷
- ۶۸
- ۶۹
- ۷۰
- ۷۱
- ۷۲
- ۷۳
- ۷۴
- ۷۵
- ۷۶
- ۷۷
- ۷۸
- ۷۹
- ۸۰
- ۸۱
- ۸۲
- ۸۳
- ۸۴
- ۸۵
- ۸۶
- ۸۷
- ۸۸
- ۸۹
- ۹۰
- ۹۱
- ۹۲
- ۹۳
- ۹۴
- ۹۵
- ۹۶
- ۹۷
- ۹۸
- ۹۹
- ۱۰۰

۵۸۴



کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: تاریخ اسلام

مؤلف: (خطی) از کتب (خطی) اهدائی

جلد: (۵۸۴) آفای سید محمدصادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب: ۱۷۱۳۱

شماره: ۵۸۴

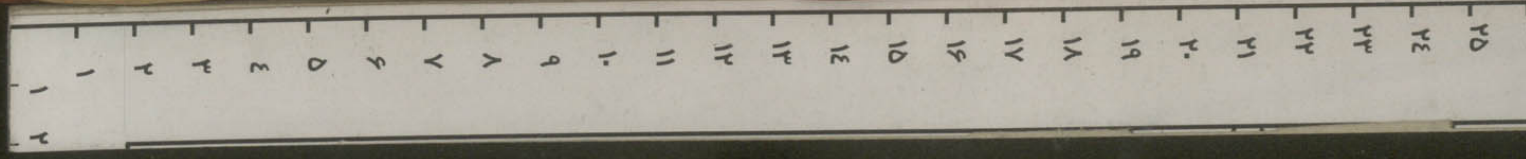
کتابخانه مجلس شورای ملی



بازرسی شده

کتابخانه مجلس شورای ملی اهدائی

۵۸۴



۵۸۴



کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: تاریخ اهرام

مؤلف: (خطی) اهدائی

جلد: (۵۸۴) از کتب (خطی) اهدائی

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب: ۲۱۲۸۱

۲۰

کتابخانه مجلس شورای ملی

۵۸۴

بازرسی شد

کتابخانه مجلس شورای ملی اسلامی

خطی اهدائی

۵۸۴



2

بسم الله الرحمن الرحيم



Handwritten marginal notes in the top right corner, including phrases like 'وكتبه...' and 'الطاهر...'.

الحمد لله رب العالمين والصلوة على

محمد وآله الطاهرين **بعد** فقير الفقير

المصنف عن العموم

الي الله اني محمد بن الحسن الحر العاملي

قد التمس من جماعتك من الاخوان المؤمنين

منصوب

الطالبين للحق ليقين ان اجمع لهم ما

اقدر علي جمعة من منصوصات الواجبات

الا القليل

والحرمات ولا ادخل معها الا اليسير

من المستحبات والمكروهات والمباحات المستغفرا

دا من اخبار الائمة الاطهار علي

وحد لا يحاز ولا اختصار فشرعت في

ذلك متقربا الي الله تعالى غير راغب

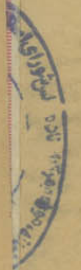
في النفع من سواها حيث رايت ذلك

من الواجبات وعلقت ان تركه من الحركات

وتحقت كثرة نفعها واتي لها سبق الي

جمعها وسيتها بدلية المراديه وارجوان

يستفيع بها المتدي والمتوسط والمنتهي والوقت



خطی اهدائی
مجلس شورای اسلامی
کتابخانه
۵۸۴

شريكاً في ثواب من رجع اليها وعتمد في دينه عليها من اراد استقفاء الاحكام بنحو ملك فليس الي كتابنا الموسوم بتفهيم وسابل الشيعة او الي المفهدة الذي الفناه لذلك الكتاب او الي كتابنا الموسوم بهداية الي بيته والله الموفق مقدمته ^{مقدمته} يجب على الملك ان يقر بوجود الله سبحانه ووحدانيته وعدله وعلمه وقدرته وشرفه عن النقص وسائر صفاته الواردة في الكتاب والسنة ولا عتراض بالمعاد الجسماني وهو القيمة الكبرى ونحوها وهي القيمة الصغرى ونحو ذلك العار وبطلان الجبر والتو شكلي في ما لا يطاق وبوجود الجنة والنار الان ونحو هما ونبوة محمد ص الله عليه واله وبامانة الرعية الاثني عشر عليهم السلام ثم الحسن ثم الحسين ثم محمد علي ثم جعفر بن محمد ثم موسى بن جعفر ثم علي بن موسى ثم محمد بن علي ثم علي بن محمد ثم الحسن بن علي ثم محمد بن الحسن بن علي ثم الحسن بن علي صاحب الزمان عليهم الصلاة والسلام وبامعجزات الظاهرات والمنصوحات المتواترة والا عتراض بعضهم وفض طاعتهم ^{هو} بيان الثاني عشر امام الزمان ^{غالب}

لعمري

غايب ولا بد ان يخرج ويظهر الحق والعدل وبان الانبياء والائمة افضل من الملائكة وبكفر اعدائهم وبجميع الاحكام الشرعية الثابتة عنهم عليهم السلام وبوجوب طلب العلم بالوجوب والاحتياط عند عدمه لا ينقل عنهم وبوجوب التوقف والاحتياط عند عدمه لا العمل بالراي ولا الظن في نفس الاحكام الشرعية ولا الاجتهاد ولا بقول غير العصوم الذي ليس فيه نص عنهم عليهم السلام وبوجوب الصلاة والزكاة والحج والصوم والجهاد مع اذن الامام عليه السلام وامر والامر بالمعروف والنهي عن المنكر بقدر الامكان ويشترط في وجوب الواجبات وتحرير المحرمات البلوغ والعقل وتجنب النية في العبادات الواجبة وتشتت في المندوبه ويجب الاخلاص فيها وقصر الطاعة الله والتقرب اليه اورضاه والثواب ودفع العقاب ولا يجوز من قصدا الريا والسعة فتبطل بتبغى كل ما يمكن من العبادات والعزم عليها واخفاء العبادة المندوبه واظهار الوجبة وذل الجهد في العلم والعبادة ويجرم العجب بالعمل واحقار العبادة والذنب والعبادة بدون ولاية الائمة عليهم السلام لا تنقل ولكن للنقضاء لها الا الزكاة والقيمة واجبة عند خوف الضرر في كل شئ الا ما استثنى ^{من} كتاب الطهارات ^{فصل}

لعمري

من نعلم

والاعادة على ما حصل مع الترتيب ان خالفه عمد او سياتا او ذكر قبل
 الجناف ولا يجوز ان يولي وضوء غيره اختيارا وكن الغسل والنيم والجموع
 الغسل مكان الملح ولا العكس ولا يجوز مسح المصحف بغير طهارة ومن
 ترك وضوءه في برعاه وما بعده ويحرم الوضوء بالانجس ويحظر الوضوء
 ولا يجوز بالماء المصنوع وكن الغسل **فصل** يستحب عند كل طهيرة
 وكل صلوة ودخول الحمام بميزر ويحرم النظر الى عورة المؤمن دون
 الكافر فيحرم خلق اللحية ولا ينبغي ترك النوى اكثر من عشرين يوما
 ولا ترك العانة اكثر من اربعين يوما وللرجل عشرين المرأة ولا يجوز
 تتبع عورتان المؤمن ومعايبه وينبغي التطيب والنور والحفا
 والاكتحال ما وحل الكحل للرجل والتمشط وتقليم الاظفار والطيب
 والادهان والاعترام الشارب واللبس ما مراد عن قبة **فصل** في
 الجنابة يغسل الغسل على الرجل والمرأة بالجماع في الغسل حتى يغسل المصنف
 انزلا اوله وانزال المني بقية او نوما يجماع او غيره فان اظنبت اعتبر بالذ
 وفتور البدن ويكفي في المريض الشهوة ويوجد ان المني عليه اذ او توب
 الذي يقدر به ويجب غسل الجنابة للصلوة ونحوها ولا يجوز من
 الجنابة في المسجد الحرام ولا مسجد النبي صلى الله عليه واله ولا يطلع المسافر
 ولا وضع شئ فيها ولا مسح المصحف ولا قراءة القرآنة الا بجمع عليه
 ويجوز فيه الشبخ اوله وغسل الكحل والرقبة والبدن والاحوط تقديم

الواكسر
 غير تلا ش
 بلع
 وقوام
 غير سبع
 وسدس

الجناب

الجناب الايمن وايضا الماء الى خطا **جمع** اليد والوصول الشعر
 وتخليل ما يجمع من وصول الماء الى البدن كالخاتمة والشعوب
 الترتيب والاعادة مع المخالفه وتجب اعادة الوضوء لو حدث
 في اثناءه ولو حدثنا اضر فان ارتقى رتقا سنة واحدة اجزاه
فصل في الترتيب ولا يجوز المناجعة في الترتيب ومن نسي غسل
 الجنابة اوله يعلم بها حتى صلى وصام فعليه اعادةها
 ويجزي المسح اعلى الجباير ونحوها مع تعذر الغسل
 في الوضوء والغسل ويجوز غسل واحد عن الوضوء الا سب
 المتعددة وعن الوضوء **فصل** في الحيض يجب الغسل برب
 يعرف من دم العذرة بكونه مستنقعا في القطر فنترك
 الطوره فان كان مطوق فهو دم العذرة تهيلا ولا
 غسل عليها الا ان تكون حنبا ودم اللبص حارا اسودا
 للدفع وحار ودم الاستحاضة صفر بارد وتعمل
 المارة بالتميم اللان العادة المستقرما ستوي شهرين
 فما عدا اقوى مثلا فان الصفرة والكدره في العادة حيض
 وفي غيرهما طهر وترجع ذات العادة اليها مع استمرار
 الدم وتجاوز العشرة الا فالعنفه حيض وترجع المستلثة

فترتعا عشر واجبا
 واحد عشر

بلع
 وقوام

والمظن ان التيميز يرجع الى التيميز مع تحاور العشرة ~~والمظن ان~~
 ومع عدم التيميز يرجع المظن الى التيميز الروايات والمبتداه
 الى عادة نسائها ومع الاختلاف الى الروايات وهي ~~تتمتع~~
 تسعة وثلاثين في شهر وعشرة في اخوانا قل العشر ثلثه والكثيرة
 واقل الظهر عشرة ويجوز كون الثالث في جملة العشرة وان
 اشبه بدمها فقله حكمه يكون صحيحا اذا خرج من الجانب
 اليسرى وان خرج من اليمين فقله لا يجوز حب الغسل
 وتتميزي الحايض اذا انقطع الدم قبل العشرة بان تدخل
 قطنة ثم تخرجها فان لم ترى دما اعتسكت ويحرم وطئ
 الحايض قبل ان يحين ظهور ركعة النفس للمستحاضة ~~وتجوز~~
 الحيض والحمل وما تراه قبل تسع سنين او بعد خمسين سنة في
 غير القرينة والبطية وسنين فيما قبله حيض وما يخرج حال الطلق
 قبل الوضع فليس حيض ولا نفاس ويحرم سقي المرأة دواء
 اذا ارتفع حيضها مع احتمال الحمل ويحرم على الحايض دخول
 المسجد والبيت وباقي المساجد ووضع شيء فيها وقراءة الا
 الحزائم ومن خط المصحف والصلوة والصوم والطواف وتقصي
 الصوم دون الصلوة وتقصي صلوة كانت ~~المهرج~~ اولها ~~تتمتع~~
 بقدرها

المعروف
 وهو

بقدرها او طهر في آخرها بقدرها او قدر الطهارة وركعة منها ولا بد من تحالفها
 ولا تطلقها الا ما يشئ ويأتي **فصل** في الاستحاضة والحكم بها ~~فصل~~
 ويجب ان يترك الصلوة في ايام حيضها ~~ان~~ ان تقب ~~الدم~~ الكرم في حال
 ويجب عليها غسل الظهرين وغسل العنقا ~~وتحفظ~~ بينهما وغسل للصبح وان
 ثقب وريسيل فغسل للصبح ووضوء الباقى والافوضه ولا يحرم وطئها
 الا في ايام حيضها وعليها ان تحفظ ~~ان~~ اذا اغتسلت صلت ~~من خروج~~
~~الدم~~ ويجب غسل آخر حتى ينفذ الدم فتعيد الغسل
 والكريم ولا يحرم عليها ما يحرم على الحايض **فصل** في النفاس ~~فصل~~
 ويجب عليها الغسل اذا لان الدم ثم انقطع او من عشرين
 فانها الحيض اكثره ولا حد لا قبله ويرجع العادة وعادة
 سواء في الحيض او النفاس وما زاد عنها وعن العشرة كحاضه
 وما تراه قبل الولادة حال الطلق ليس بنفاس بل يجب معه الطلوه
 ويحرم عليها ما يحرم على الحايض ويجب عليها قضاء الصوم دون
 الطلوه **فصل** في احكام الاموات يجب توجيه المظن الى القبلة ~~وتجوز~~
 بان يجعل وجهه وباطن قدميه اليها ومدواك المرفوع مع الكوفي
 بتركها وخبرته مع ضرورتها اليها واذا مات الحردون امله اوبا
 للعكس ويجب اخراجه وان ماتا معا حرم ويحرم تحجيل تحجيل
 الميت مع اشتباه الموت الى ان يتحقق وتترك المصلوب اكثر من
 ثلثه وغسل الميت واجب غسله بماء السدر فغسله بماء

الدم
 من خروج

فصل في النفاس

فصل في النفاس

فصل في النفاس

مسح الجبهة وظاهر الكفين من الزند ويجب العمل على من تعد الحنيفة
وان خاف الضرر دون المضمون ويجب الترتيب وفتح الحان كطاهر ويقض الترتيب
المتكمن من استعمال الماء وكل ناقض للوضوء من غير الماء يدخل في الصلوة
ولم يركع الصلوة ويجب تأخير التيمم الى اخر الوقت ان كان العذر
موجوا الزوال والا فلا تأخير على كل حال ويجب شرب الماء لظهوره ان يمكن
ولو كثر الشرب ويجب تيمم الجنب والمريض المبرح من المسجد
ولا يجب كل صلوة تيمم **فصل في النوازل** والناس والاولى في الجلود ويجب
عمل ببول الرضخ عن الثوب والبدن مرة للصلوة ونحوها واولا
والعصر بينهما ويعفى عن نجاسة ثوب المربية للولد اذا لم يكن
لها غيره لكن يجب عليها غسله كل يوم مره اذا علم موضع الطهارة
وجب غسله وان اشبهه وجب غسل موضع البول والقيح والقيح
رط من الانسان ومن كل حيوان نجس ما كثر اللحم له نفس ساكنة
وكذا الخنزير والبيضاء والقاع والسكر والكب والكافور والخنزير والدم من كل حيوان
لا نفس ساكنة والمني منه والبيوت منه سوى ما لا تخله الحيوة منها
والسدر بعد تقسيمه ويجب ازالة النجاسة قليلا وكثيره للصلوة ونحوها
عن دم ويعفى عن الدم الذي دون الدرهم الا دم الحيض ودم الغيرة ودم
الرجح والقروح التي ان تخرج وعن كل نجاسة تعذر ازالتها ونحوها
لا تكتم الصلوة فيه كالتفك والقنوسه ولا تجوز الصلوة في المكان
النجس ان كانت تقديرا والاجاز ويجب الاعادة والفضاعا من صلوات
بالنجاسة والعاذرة في العرق على التمسك ويجب طرح الثوب النجس
ان علم في تنابها ولا يجوز استعمال الجرد الا ما كان كذا غير نجس العين
ولا يكتم نجاسة الا بعد العلم بصلواتها وبغير الاذنان من الخمر والذرة
الغنية من الفارة ونحوها ومن ولو لم يكتم مرة بالذرة بشر الماء منها
ثوبها احدها نجس واشبهه ويجب ان يصل الصلوة في كل واحد مرة
تيمم من زواجر ولا يجوز استعمال اواني الذهب والفضة ويكره المفضل **كتاب**
الصلوة **والواجب** منها الصلوة الخمسة والجمعة والعيدين والايام
والنوافل

عنى

فيمرغ ويغسله
والرجح

عنه مرتين

الصلوة

سبع

مع

تيمم

نحوها

والطواف والاموات وما وجب بسنن وعهد او غير ذلك عن الغير ولا يجب
على الظفر ولا الجنون ولا الحيض ولا النفسا وغيره الاستحفا فالصلوة
الواجبة والنهون فيملا وتقيها وتزكها ويكفر بها بركتها بركتها
استحفا بها والصلوة الواجبة سبعة عشر ركعة في كل صلاة
والعصر اربع والغرب ثلث والعشاء اربع والصبح ركعتان وتحت
فصل في النوافل من النوافل
بعد الصلوة الليل احدى عشر ركعة والصبح ركعتان قبلها وركعتان
الشفقة والليل اثنان والشمس والوتر اربعة ركعات
من كل رابعة في السفر ركعتان وصلوة الصبح اربعة ركعات
ويجب المحافظة عليها فلا يجوز تقديم صلوة في وقتها ولا تأخيرها
تاخيرها عنه واول افضل الاما استثنى وقت المغرب من ذلك
الي غير ذلك وقتها والاولى من اوله بغير اذانها والآخر من آخره
ووقت المغرب والعشاء من ذلك المثلث قبله الى نصف الليل ولا تحط
بالظنير ووقت الصبح الى طلوع الشمس ويهاجر الزوار يظهر الظنير من
ويقبل للشمس الى الحجاب الايمن لمن استقبل الجنوب ان كان له راسه شمالا
كغيره والشمس وان كان جنوبيا في العكس وتصل الصلوة بعد قول
ولا يجوز تاخير المغرب عن اول وقتها طلبا لظنها ويكره تقديم العشاء
ذهاب الحجة المفريه ومن نام عنها الى نصف الليل فقرا وكفر بصوم ذلك اليوم
ومن صلواته دخل الوقت ثم صلواته واجزائه ويجب العلم بحول
الوقت ويجوز العمل بقول الثقة العارف واذنه ومن شكر بانه
صلاة لا يجب عليه ان يصل ان كان الوقت باقيا والافلا
ويجب الترتيب بين الفرائض اداء وقضاء والعدول الى السابقة
ان ذكر في الاثناء **فصل في القبلة** وهي القبلة مع القربى جهتها
مع البعد ويجب تحصيل العلم بها ومع تعذره يكتفى بالظن وبعض

النوافل

من النوافل

فصل في النوافل

من النوافل

من النوافل

من النوافل

من النوافل

من النوافل

من النوافل

من النوافل

من النوافل

من النوافل

من النوافل

من النوافل

من النوافل

من النوافل

من النوافل

من النوافل

الصلوات كالجدي وخوفه وجب الصلوة الى اربع جهات
 الا شتباة بغير تزجيج ان امكن وتبطل الصلوة لعين قسلة عمدا
 وجب الامانة مطلقا وفي الوقت على الظاهر وتعتبر الخرافة
 وهو يجوز على الغير الصلوة في الضرورة كركب الدابة والتسفيه
 والمأشى ويجوز على ما هو اعلى من الكعبة واسفل منها مع استقبال
 جهتها **فصل** في لباس الصلوة لا يجوز الصلوة في جلد الميتة وان ينج
 ولا في جلد غير المأكول ولا صوف ولا شعر ولا وبره وان ذكى الا الخنزير
 والسيجاب وفي التقية والضرورة ويجوز لبسه في غير الصلوة
 الا الكلب والخنزير ولا في الخنزير المغشوش بوبر الارانب الثعالب
 ولا في الجرس الحضر للرجال والحريم لبسه في غير الصلوة للرجال
 خاصة الائمة الحبيب والضرورة ولا ينبغي الصلوة في ثوب
 يعان برور غير المأكول ولا يجوز الصلوة في ثوب مفصوب
 ولا في ثوب لا يستر العورة الا على غير ولا يجوز للرجال خاصة لبس
 الذهب ولا الصلوة فيه ولا يصل الرجل معقوف الشعر فان فعل
 اعاد ويجب الستر المربع للرجال والرمل عورتها في الصلوة ولو
 بالخشيش وخوه فان لم يكن صلي عراة ولو خوص صلتها الى اخر الوقت مع
 رجاء حصول الساتر ويجوز الصلوة فيما يستر من سورت المسلمين
 من الجلود والثياب الا ان يعلم انه ميتة او نجس وفي ما لا تحل
 الحياه من المأكول ولو ميتة وفي ثوب يعلق فيه شعر الانسان
 ويستحب التحيل واظهار النعمة ويجب ستر العورة مع وجود ثياب
 حشرم ولو في غير الصلوة ولا ينبغي لبس ثوب يشتم ولا ركوب
 دابة تشتمه ولا اسبال الرجل الا اذ يجيب يتجاوز الكعبين
 ومحرم الاختيال والتبختر ويجب كسوة المؤمن عند الضرورة على من
 قد عمل ذلك **فصل** في مكان المصلي لا يجوز الصلوة في المكان المعصوم

اليسير

في ثوبه غير مبرأ
وسر واجبات

ثوبه

في ثوبه غير مبرأ
واحد

اختيار

اختيار فان اذنا المالك واعلم رضاه جاز ولا في الطين والماضي
 الضرورة ولا في السخة مع عدم تمكين الجبهة وكذا الثلج ولا في مكان
 لا يتعدى جاسسته ولا يجوز السجود الا على الارض وبناتها غير ما كور ولا
 مليون الا في الضرورة والتقية ولا يركب بالفرطان ولو سكتوا ولا يجوز
 ادخال اليد المتعدية المسجد والاخراج التراد الحصى الغر وشفايةها
 فعلا زده اليها الى مسجد ولا يخرج احد من مكان سبق اليه منه ويجب
 تعظيم للمسجد ولا يجوز لفتن بيوتها للضرورة والنا شيل ذوات الارواح ولا
 اللعب بها ولا ابنا ربا وسعة ولا اذا الحار **فصل** لا يجوز الاذان ولا قلته في صحن
 لغبر الصلوة المنزلة او فضا ولا ينبغي تركها فيها خصوصا اذا فاسدة
 ولا الكلام بعدها الا في فقير امامه ولا يجوز ان يقال في احداهما الصلوة
 خير من النوم **فصل** في القيام وهو واجب في الفريضة الا في الضرورة فيه تسع واجبات
 فان عجز جلس فان عجز اضبط على الايمن ثم الايسر ثم استلم ي
 واوما ويرضع ما لمجد عليه ان امكن ويجب الانتصاب والا
 استقلال والاستقرار الامع العجز ولا يجوز الصلوة الوجه
 على الراحلة اختيار ويجوز في النافلة ويجب القيام مع سجدة القن
 ويستقط مع سجدة الفجر ويجوز الاستناد حال القيام لا الاعتماد
 ويحرم ترك القيام صليا في الواجبه فيبطل ومن عجز عن الركوع
 والسجود اجزاه الاربعة **فصل** في النية والقرحة تجب النية في
 اول الصلوة ولا بد من تعينها وقصر القرحة ومن نوى في نية
 ثم ظمها نافلة فصلا ركعة ثم ذكر لم تبطل الصلوة ولا النية وكذا
 الحائل ولا يجوز نية الصلوة مع او خص في صلوة جعفر مع
 قلة اخرى ويجوز نقل النية في مواضع والقرحة وعجزتها واجبة
 ويستحب الافتتاح بسنة اخرى مقدمه او مؤخره او متفرقة و
 يجب التلطف بالقرحة وعجزتها مع الامكان وقوعها بعد القيام
 وتجيب الاعادة بترك القرحة اذا تيقن لا اذا شك **فصل** في القراءة

النجس

بالجبهة الا

م

في صحن

بمعناه
وقوله

في ثوبه
القيام

ق

في ثوبه غير مبرأ
واحد

سبب قراءة الحمد عيني التثنية في الاوليين من غيرها واجب سورة
بعدها على الختار خاصة ومن لم يكن الفاتحة ولا غيرها من القرآن
وجب ان يكبر ويستمع ويصلي ولا يجوز تبخير السورة او في التقليل
والثقله والايه ولا القرآن بين السورتين في ركعة من الفريضة ولا يجوز
قراءة الضحى بدون الفريضة ولا الفيل بدون الايلاف في ركعة من الفريضة ولا يجوز
ترك السورة من الفاتحة ولا سورة الابرة فان فعل عدا وجب اعادته
الصلوة الا التقليل ولا يجوز قول امين في اخر الحمد ويجوز الحمد بالفراة
على احد صلواته في الصبح والليل والعشاء **والله اعلم** في سورة بعد
السورة ويجب الاعادة على ترك الحمد والاشفاق في جعلها عمدا او سهوا ونسيانا
وسهلا وكذا ما ترك القراءه الواجبه او نسيها او ذكر قبل الركوع
وجب ان يقرا والا فلا ولا يجوز الافراط في الحمد والاشفاق ويجب الكف عن
القراءة النبي لمن اراد ان يتقدم ولا يجوز الرجوع في الصلوة عند قراءه التوبة
والجور وان يتجاوز التوبة الى بعد المنافقين في صلواته ولعن غيرها بعد
تجاوز التوبة ولا يجوز قراءة التوبة في الفريضة ويجب العذر عنها لو
شرع فيها ناسيا ويجب الاحتياط في التسمية الاربع في غير بينها وبين
الفاتحة والسبب افضل مطلقا ولا يجوز سورة يفر بغيرها الوقت ولا
يجوز ترجمه القرآن ولا ذكره في الصلوة مع الاحتياط رولا مع امكان التعلم
ويجب موافقة القراء للقراء المشعرة والمتواترة دون الشواذ وخراج
المرء من خارجهما **فوجب تعليم القرآن وتعلمه كفاية** ويستحب
عينا ويجب تعلم القدر الواجب عينا ويجب اكرام القرآن وتعظيم حامله
وتحريمه اهانتا وتبشيرا **فوجب رعيه** الا خلاصه في التعليم والتعلم والثناء
وتحريمه الريا ولا يجوز ترك تلاوته تعالى ويجب بودي اليه شيئا ينفي كثرة التلاوة
علا كل حال خصوصا في شهر رمضان ويحرم الغناء بالقرآن ويجب تحبب الحسن فيه
بقدر الامكان ويجب سجود التلاوة في العزيم الاربع عا الفاريا والمستحب وان
تكرر في مجلس واحد دون السماع **فصل** يستحب لقنوت وروي يجب
ولا ينسى

غيره

الاصح

فمن تلاه عزيمتا
وقاد حيا

واعلم

والله اعلم

بما يشاء

ولا ينبغي تركه عند الغير تفيد خصوصها الجهر وهو في كل ثانيه
بعده لقراءه قبل الركوع الا الجمعه وان فات فقضاه بعده **فصل** في
الركوع وهو واجب في كل ركعة مرة وفي الايات في كل ركعة يجب ان يركب
الاختار ان تصركاه ركعتين ركعتيه وهو سبحانه في العظم
محرم او سبحانه الله ثلاث او مطلقا الذكر والطمينة بقدر
ولا قرآن في الركوع والسجود ومن ترك الركوع عمدا او سهوا يجب
عليه الاعادة **فان** ذكر قبل السجود وجب ان يأتي به ولا ينظر ان
كان ساعيا وشك قابلا ركوعا لا وجب ان يركع و
تجد الاعادة على من تركه ذكر الركوع عمدا لا سهوا ويجب ان يركع
منذ الطمينة وعن يمينه الذكر فلا يجوز الترجيمه **اختيارا**
السجود وهو واجب في كل ركعة ركعتين والواجب السجود على السبعة
والوجهة والكفين والركبتين واليمنى الرجلين ويجب وضع اليده
على ما يشع السجود على راس بين السجودتين واليمنى
ومن اصابته جبهته مكانا غير مستورا ولا يجوز السجود عليه ويجب
ان يجرها الى موضع اخر وان لم يمكن جاز ان يرفعها قليلا ثم يقفها
ولا يجوز السجود على حاييل كالعمامة ويجوز سمي السجود بالجمعة
والاوليات لا يقصر عن مقدار درهم ولا يجوز الشفط المجرى
الموقوف بازيد من نية ولا علوه كذلك ولا الزيادة على سجودتين في ركعة
عدا ولا ترك واحدة منها ومن كان يجهدته ذمك ونحوه وجب ان
يجهد حفيضة كيقع السلي على الارض ولا يجب ان يسجد على احد
الي اثنين والا فجلي ذقته ومن نسي سجدة ويجب ان ياتي بها
ان ذكر قبل الركوع والا فلا يلقضها بعد ومن شك فيه في عمله ويجب
ان ياتي به لا بعد القيام ويجب الطمينة فيه بقدر الذكر الواجب
وهو سبحان الله ثلاثا او مطلقا الذكر ويجب كونه بالعربية فلا
يجوز الترجيمه اختيارا ويحرم السجود لغير الله ويجب سجود

حتى يسجد

والاشواق
فيه تلاوة عزيمتا

الاصح

سبحان رب الاعلى
والى حمه م

سنة وهي التي دخلت في السنة وهكذا ولا يجب في الغرم حتى تبلغ
 اربعين فاذا بلغت الاربعين يجب فيها ما كان في ما بين واحد وعشرين
 ستان في مائة وواحدة ثلاث مائة وواحدة اربع مائة
 فماعد في كل مائة سنة ويشترط في الواجب الحول ويكفي ان يدخل
 الثاني عشر وجود النصاب طول الحول والنسب وان لا يكون عولاً في مائة
 المال الذي هو دور في المالك العكس بشرط ان كل نعيم يملكه ولو في المدة
 بعد الحول قبلها وجب عليه المسمى ويرجع بها على الباقي الا ان يكون
 ويجب على المندوق قبول المالك وتعيينه في تعيينها ورفع المولى وحفظها
 وايضا ان المسمى في المسمى في كل سنة في كل سنة وان يقع
 المالك بعينه **فصل** في المسمى في المسمى فلا يجب فيه اذنه والحول وكذا
 نعمه وانما هو اذنه من مائة وواحد وجود النصاب طول الحول والمالك المسمى
 من المندوق ويكفي في الحول ان يدخل الثاني عشر فاذا بلغ الذهب عشرين مثقالا
 وجبت فيه الزكوة نصفاً الا ان كل ما زاد اربعة وجب فيها من
 مثقال واذا بلغت الفضة مائتا درهم وجب فيها خمسة دراهم
 وكل ما زاد اربعة دراهم وجب فيها خمسة دراهم وفي الزكوة
 التقديري في كل سنة ان في المال بعينه وان كان على ما كانه في
 بقدره او اكثر وكان المالك قرضاً او منكره لانه نفقة بقدر النصاب
 لا يجب عليه زكوة ما مع حضوره لا مع غيابه **فصل** في زكوة الفلاة
 اربع وليشترط الحول ولا يجب كل سنة ويشترط النصاب وهو خمسة دراهم وكل
 سن سنون ما كانا في العقب مع العرض ويبلغ النصاب ويشترط بلوغ
 كل غلة لها باقلا ثم لا غيرها وان زكوة الواجب فيها في العشران في سبعا
 وبعلا ونصف العشران في سبعا في النواحي والدواوير ويجب فيها ايضا العشران
 فصلت عن مائة سنة ومسمى ثارة سبعا وثارة بالدواوير الغالب
 فان تساوى وجب في الفهم العشر وفي نصفه نصف العشر ويجب الزكوة في
 حصة

يجب

بلغ في
دفعه

حصة العامل في المزارع والمساقم الشرايط وكذا حصة المالك ولا تصرف احد
 الا الاخرى وتنفقوا زكوة حصة السلطان من الغلة ولا تصرف احد
 الفقيه في الغلة ولا تعامر وتقديرا ويكفي المصروف في الغلة ويشترط ان يملك المالك
 راعيا وحال النسيب **فصل** في زكوة المسكين وهو الفقير او
 المسكين والعاملون والفاقر ونحوه في الزكوة وفي سبيل الله ويسقط الموقوف
 الا ان لا يجب الاستيعاب وتقبل دعوى الاستيفان مع عدم ظهور الكفاية
 ومن دفعها الى غير المستحق وجب عليه اجرها من اخرى الا ان
 يكون اجتمعت في الطلب ومن تركها وجب عليه قضاءها وان يعلم
 بوجودها واذ استنصر الخائف لم يجز عليه قضاءها الا ان يكون ان كان
 دفعها الى غير المستحق ويشترط الاقرار بالشهادة وبالجملة عليه الا ان
 في غير النفاق والارباب لا يجوز اعطاء المستحق الا في الضرورة وعدم امكن الا
 رسلا ويجوز الاستطاعة ويجوز اعطاء اطفال المؤمنين متناه وشرايطها
 البيرع ولا يجوز دفع الزكوة الى الخائف من مجرم او مجرم او وقع في اصابي
 او نحوه ويشترط في الفقير والمسكين ان لا يملك ثروة السيرة ولا يعاين
 فعلا او قوة كذبة في الزكوة ولا يمنع ملكه الخادم او ابنته وداره بقدر ما
 ولا يجوز دفع الزكوة الى من يجب نفقته على المالك وهو ابواه واولادهم
 زوجاتهم ومما يملكه الا لاد الدين او التوسعة ونحوها مما لا يجب عليه
 ويجوز اعطائه بقية الا ان كان مومنين ولا فلا ولا يجوز اعطائها
 شاربا من ولا يشترط العبد له كسب يعطى الفاجر بقدر كفايته ويجوز
 شرايط المملوك من الزكوة ويقتصر ولا يجوز دفعها الى الجائر اختيارا
 من كان عليه ركعة يجب ان يودبها مع الغور فان حصره الموت وجب ان
 يوفى بها ويجب اخراجها من اصل المالك وهي ثلثها اولادهم والحرم الز
 كوة الفاجر حصة عاينها من الماعن العشر وتتم او يكون النسيب
 ويكون انشأهم بالام لا من الارب ويجب نقلها مع عدم المستحق
 فان نقلها مع عدم وجوده ونقلت وجب ان انما ولا فلا ولا يجوز شرا
 المملوك من الزكوة وعقده مع عدم المستحق فان كان المملوك تحت

وابن السيل

بلغ في
دفعه

بلغ

مختم

الشه بجانح وجوه فان مثا ولا وارث له ورثه المستحقون ويجوز تقاضيها
 المومن منها ما ياربها وكفيل الميت منها ويجب النية عند دفع الوكوفه و
 وقت الوجوب في الغلا اذا صفت في غيرها بعد الوكوف وهو ان يعلوا
 ثلاث عشر **فصل** في نية الفطر على كل مكلفه الكفوته سنة ويجب
 ان يخرجها عن نفسه وعلى كل من يعول من صغير وكبير وعين وفقير ومحرر ومملوك
 كذا ذكره الشافعي وسلم وكافيه واتفق عن كل واحد ما عدا ما عدا من اهل الاقوات اخرج
 وهو تسعة ابطال بالعراق يكون الفاء ما يربح ويبيع درهما وتخرج من غالب
 اقصوه وتجرى القيمة ويجب عامين ولا يركبوا او سلم قبل الفطر لا يجدوا
 وقتها ان يوجبوا ذلك الفطر لا يشترط قبل صلوة العبد ولا يجوز ان يخرجهما
 في فعله لم يتسقط ويجب العكس عدم المستحق وهو الفقير والمساكين و
 ساير المستحقين من اهل الولاية ولا يجوز دفعها الى المستضعف الا
 عند الضرورة والولاية انما هي ولا ينبغي اعطاء المستحق اقل من ما
 يجب فطرة اليه بل يشترط ان كل للثريد لا يقل **فصل**
 في تصدق الصدقة في كل وقت الا في وقت الشرف ولا يجوز التصدق
 على الكافر والناصب الا عند الضرورة ولا يجوز الرجوع في الصدقة وتجوز
 السوا من غير حاجه ويجب عند الضرورة يجوز لمن يعالج الصدقة ان يربطها ولو
 على العطاء والصدق بالمال الجاهل مع العلم بها حبر ويجب الصدقة على المومن عند
 الضرورة ضرورية ومجرى منصرف ويجب بالذبح والجمود واليه ولا يجوز
 التصدق من مال المسلم بغيره **فصل** في نية الفطر في كل وقت
 الحبوب وفي مال الحلال والناسب للمعادن كما هي من الذهب والفضة والحديد
 والياض واللاحة والكبريت والنفط وغيرها بشرط بلوغ المعدن عشرون ذرا
 بنا اقصا عددا وكذا الكثرة في الغوص بشرط بلوغه وبنائه اقصا عددا من الجواهر والياض
 والبر والجمود والغير وغيرها كذا وفيها ينقل عن مؤثر السهم والبر والجمود
 ح البهارات والنفط والشمع والزراعات وغيرها في الرض الذي اذا اشتراها من
 مسلم في اللذ لا اذا اختلط بالحرمان ولم يمتزج ولم يعرف قدره ولا صاحبه
 ويفسر نية اللامام ونفق للتيان والسكن واليه السبل من
 يتسبب الالهة

بغيره
والله

بغيره
والله

باب نية الفطر على كل مكلفه الكفوته سنة ويجب النية عند دفع الوكوفه و
 وقت الوجوب في الغلا اذا صفت في غيرها بعد الوكوف وهو ان يعلوا
 ثلاث عشر **فصل** في نية الفطر على كل مكلفه الكفوته سنة ويجب
 ان يخرجها عن نفسه وعلى كل من يعول من صغير وكبير وعين وفقير ومحرر ومملوك
 كذا ذكره الشافعي وسلم وكافيه واتفق عن كل واحد ما عدا ما عدا من اهل الاقوات اخرج
 وهو تسعة ابطال بالعراق يكون الفاء ما يربح ويبيع درهما وتخرج من غالب
 اقصوه وتجرى القيمة ويجب عامين ولا يركبوا او سلم قبل الفطر لا يجدوا
 وقتها ان يوجبوا ذلك الفطر لا يشترط قبل صلوة العبد ولا يجوز ان يخرجهما
 في فعله لم يتسقط ويجب العكس عدم المستحق وهو الفقير والمساكين و
 ساير المستحقين من اهل الولاية ولا يجوز دفعها الى المستضعف الا
 عند الضرورة والولاية انما هي ولا ينبغي اعطاء المستحق اقل من ما
 يجب فطرة اليه بل يشترط ان كل للثريد لا يقل **فصل**
 في تصدق الصدقة في كل وقت الا في وقت الشرف ولا يجوز التصدق
 على الكافر والناصب الا عند الضرورة ولا يجوز الرجوع في الصدقة وتجوز
 السوا من غير حاجه ويجب عند الضرورة يجوز لمن يعالج الصدقة ان يربطها ولو
 على العطاء والصدق بالمال الجاهل مع العلم بها حبر ويجب الصدقة على المومن عند
 الضرورة ضرورية ومجرى منصرف ويجب بالذبح والجمود واليه ولا يجوز
 التصدق من مال المسلم بغيره **فصل** في نية الفطر في كل وقت
 الحبوب وفي مال الحلال والناسب للمعادن كما هي من الذهب والفضة والحديد
 والياض واللاحة والكبريت والنفط وغيرها بشرط بلوغ المعدن عشرون ذرا
 بنا اقصا عددا وكذا الكثرة في الغوص بشرط بلوغه وبنائه اقصا عددا من الجواهر والياض
 والبر والجمود والغير وغيرها كذا وفيها ينقل عن مؤثر السهم والبر والجمود
 ح البهارات والنفط والشمع والزراعات وغيرها في الرض الذي اذا اشتراها من
 مسلم في اللذ لا اذا اختلط بالحرمان ولم يمتزج ولم يعرف قدره ولا صاحبه
 ويفسر نية اللامام ونفق للتيان والسكن واليه السبل من
 يتسبب الالهة

كتاب الصوم

باب نية الفطر على كل مكلفه الكفوته سنة ويجب النية عند دفع الوكوفه و
 وقت الوجوب في الغلا اذا صفت في غيرها بعد الوكوف وهو ان يعلوا
 ثلاث عشر **فصل** في نية الفطر على كل مكلفه الكفوته سنة ويجب
 ان يخرجها عن نفسه وعلى كل من يعول من صغير وكبير وعين وفقير ومحرر ومملوك
 كذا ذكره الشافعي وسلم وكافيه واتفق عن كل واحد ما عدا ما عدا من اهل الاقوات اخرج
 وهو تسعة ابطال بالعراق يكون الفاء ما يربح ويبيع درهما وتخرج من غالب
 اقصوه وتجرى القيمة ويجب عامين ولا يركبوا او سلم قبل الفطر لا يجدوا
 وقتها ان يوجبوا ذلك الفطر لا يشترط قبل صلوة العبد ولا يجوز ان يخرجهما
 في فعله لم يتسقط ويجب العكس عدم المستحق وهو الفقير والمساكين و
 ساير المستحقين من اهل الولاية ولا يجوز دفعها الى المستضعف الا
 عند الضرورة والولاية انما هي ولا ينبغي اعطاء المستحق اقل من ما
 يجب فطرة اليه بل يشترط ان كل للثريد لا يقل **فصل**
 في تصدق الصدقة في كل وقت الا في وقت الشرف ولا يجوز التصدق
 على الكافر والناصب الا عند الضرورة ولا يجوز الرجوع في الصدقة وتجوز
 السوا من غير حاجه ويجب عند الضرورة يجوز لمن يعالج الصدقة ان يربطها ولو
 على العطاء والصدق بالمال الجاهل مع العلم بها حبر ويجب الصدقة على المومن عند
 الضرورة ضرورية ومجرى منصرف ويجب بالذبح والجمود واليه ولا يجوز
 التصدق من مال المسلم بغيره **فصل** في نية الفطر في كل وقت
 الحبوب وفي مال الحلال والناسب للمعادن كما هي من الذهب والفضة والحديد
 والياض واللاحة والكبريت والنفط وغيرها بشرط بلوغ المعدن عشرون ذرا
 بنا اقصا عددا وكذا الكثرة في الغوص بشرط بلوغه وبنائه اقصا عددا من الجواهر والياض
 والبر والجمود والغير وغيرها كذا وفيها ينقل عن مؤثر السهم والبر والجمود
 ح البهارات والنفط والشمع والزراعات وغيرها في الرض الذي اذا اشتراها من
 مسلم في اللذ لا اذا اختلط بالحرمان ولم يمتزج ولم يعرف قدره ولا صاحبه
 ويفسر نية اللامام ونفق للتيان والسكن واليه السبل من
 يتسبب الالهة

بغيره
والله

بغيره
والله

بغيره
والله

بغيره
والله

بغيره
والله

بغيره
والله

يجب بعد تحققه او اذ ان التقه للمخاض للاذون بعده وعجز الجماع اذا لم يتحقق
الطلوع متحكما او بقاءه والفسل ومن تناول من غير متحكما للفجر فانفق بعدا
وجيب عليه الا تمام والقفا وكذا من صدق الخبر بقا اللبلة فكل من ظهر
كذبها وظن كذب الخبر بطلوع الصبح فاطمأنت ظهر صدق وكذا من افطر
لظلمة الموهمة دخول الليل ثم ظهر خلافه الا ان كتمه تجلب ظمرا ويحوز
الافطار قبل ذهاب الحرمة المترقبه ويجب بعد ذلك ما بها ولا يجوز
تاخيرها الى السحر ويجب القفا والكفارة بنتناول المعطرات في شهر رمضان
وقضائه بعد الزوال والندب المعين ويحوز الافطار للتغير والفرق
من القفل ويجب القفا وسببها ما علم انت له يجوز الكتاب **فصل**
في افطار عا السافر في شهر رمضان مع الشرايط وان قومي
على الصوم ويجب عليه قضاءه وان قام الا ان يكون جاهلا بو
جواز الافطار فلا تضار ويشترط فيه شروط قصر الصلوة ويزيد
بشئيت التيمم بل لا والزوج قبل الزوال واذا دخل الماء في منزله قبل
الزوال ولم يتناول وجب عليه الصوم واجزاه وان كان تناول السجدة
له الا ما اراد يجب عليه القفا ولا يجوز قفا شهر رمضان في السفر
ولا صوم الكفا ولا الطلوع بالصوم بل عليه صوم واجب ولا يجوز صوم
بندول في السفر والليل الى المعين سفرا وحضر صحبة ومشاو ولو
بالسنة والشيخ والشجة وذو العطاء اش لم الافطار مع الفجر ويجب
عليه الصدقة عن كل يوم عرو وكذا الجامل القرب والموضع القليلة
الملمن ويجب القضاء ايضا اذا اراد العز ويجب الافطار على المربي
الذي يقره الصوم في شهر رمضان ويجب عليه قفا ويبرح في ا
لضرا الى نفسه فان علم مع خوف الضرر لم يجزه ويجب عليه
القفا ويجب الافطار على الحايض والنفا ويجب عليها انقفا
وجيب الصوم على المستقار وعليها العمل ليلا واذا طهرت ا
الحايض في بقا النهار مسكت استنجابا ويجب عليها القضاء

ندد

عليه

عنه

بالصحة

فصل في شهر رمضان على المكلف

شهر رمضان على المكلف الصوم بغير عذر
الا عذر لتساقطه وان افطره سقيا وجب قتله والاعز من غيره وثلاثة
وقلبي الثالثه ولا يجب الصوم الا في يومه الا في يومه الا في يومه
من شعبان ولا يجب الافطار للعبيد الا بعد ان يرد عليه الصوم الا ان يتفق
احدهما ويجب العمل فيهما بالتيقن لا الظن ومن اصاب يومه ثلاثين
طيا حتم تشهد لان بديهة هلال شوال وجب عليه الافطار
ولو بعد الزوال ولا يجوز الافطار بالبرويه فيل الزوال ولا يجب
الصوم بها في اوله ويجب كما لا يدور والمحبوس الذي لا يفر ولا يلهو
لا يتواخذه فان وافق او اخرا واستمر الا شهاده اجزا وان تقدم وجب
القفا ويشبب الهلال برويته عدا بين الا شهاده النساء ووجه النهي
وتعارفي الشهادات برويته خمسين كاقول وبالشجاج وبالروية
في يلو فيجب ولا يجوز العمل بقول المجازين مع عدم حضور
العلم والاشجار المنجيين والافا كان بحسب الروية كما انية و
عشر بين يوما وجب قضاة يومه منه ويجب على المذكر الكور
قفا ما قاله الاب سنان كان عكس منه **فصل في** صوم شهر
رمضان وهو الكفارة وبدل الهدى وهو النذر والعهدا
ليين وهو الاعتكاف الواجب ويجب التتابع في صوم
كفارة اليمين والظهار والقفل والافطار وبدل الهدى والنذر
وشجده ومن نذر **صوم حينا** ويجب عليه قفا في شهر رمضان
وهو بديان يومه زمانا ويجب عليه يومه حنينا وهو ومن نذر
هو ما معينا فحتم عنه ويجب ان يشدق في عن كل يوم عدد
من طعام **فصل في** صوم التاسع هو العاشر من المحرم بقصد
ان الحزن وكذا يوم الاثنين وصوم العبيدين ويام الشريف
لمن كان محمي لا يغيرها ويوم الشكر بينة انه من شهر
بمجان وهو الوصال وهو ان يجعل عشاءه مسجورا ويصوم

للعون
وتو
صوم

في شهر رمضان على المكلف الصوم بغير عذر الا عذر لتساقطه وان افطره سقيا وجب قتله والاعز من غيره وثلاثة وقلبي الثالثه ولا يجب الصوم الا في يومه الا في يومه الا في يومه من شعبان ولا يجب الافطار للعبيد الا بعد ان يرد عليه الصوم الا ان يتفق احدهما ويجب العمل فيهما بالتيقن لا الظن ومن اصاب يومه ثلاثين طيا حتم تشهد لان بديهة هلال شوال وجب عليه الافطار ولو بعد الزوال ولا يجوز الافطار بالبرويه فيل الزوال ولا يجب الصوم بها في اوله ويجب كما لا يدور والمحبوس الذي لا يفر ولا يلهو لا يتواخذه فان وافق او اخرا واستمر الا شهاده اجزا وان تقدم وجب القفا ويشبب الهلال برويته عدا بين الا شهاده النساء ووجه النهي وتعارفي الشهادات برويته خمسين كاقول وبالشجاج وبالروية في يلو فيجب ولا يجوز العمل بقول المجازين مع عدم حضور العلم والاشجار المنجيين والافا كان بحسب الروية كما انية وعشر بين يوما وجب قضاة يومه منه ويجب على المذكر الكور قفا ما قاله الاب سنان كان عكس منه

الكثير

يومين فصاعدا لا يظفر بيها وهو الصمت وهو نزل العصب وهو
 الدهر وهو المسافر والمرضى واجبا الاما استثنى وهو الحائض
 والنساء وربان العبد والزوجه والولد لا يصومون تطوعا غير
 اذان **فصل** يجب الاعتكاف في الايام الثلاثة وعقد او صوم او
 مضي يومين فصحب الثالث ولا يجوز الا يصوم ولا في مكان سواه
 المسجد والحرم او مسجد النبي صلى الله عليه واله وسلم او مسجد الكوفه
 او البصره او مسجد جامع ولان زيارته من ثلثه وكلامه في يوم واحد
 الثالث يطوم عليه الجماع ويجب بكفارة الاطار عتق رقبة او صوم شهر
 بين متتابعين او اطعمه ستين مسكينا ان كان لبيلا وان تغار او وجب عليه
 كفارتان ولا يجوز له الخروج من مسجده الا بالحاجة لا بد منها ولو
 قضا حاجته صوم من امره او جوفه فاذا خرج لم يجز له الجلو ك
 ولا المشي تحت الظلال اختيارا ولا الاكل فيه غير صوم الا بملكه
 ويطوم عليه الطبيب والرحبان والمراد البيع والشرا **كتاب**
 الحج وهو واجب على المستطيع الحر البالغ العاقل عينا في العمر
 مرة ويجب عاتق كراهية كل عام قد يجوز تعطيل كعبته عن الحج
 وطيب اجبارا لو الى الناس على الحج وزياره الرسول صلى الله
 عليه واله وسلم واقلمه بها عذر الحائض والحيض والنفاس
 عتق من بيت المال ان لم يكن له مال ويتخذ من وجوب
 التعضي والكفالي وطيب عاتق الفور يطوم بركه وتوسيفه وتاركه جاحدا او
 مستغفرا كافرا وقد يستترح او صوم الاستطاعة بغير حصر الزاد و امر اجلة
 ان احتاج اليها زياره عن مقدار دينه وما لا بد له منه وتخليد الرب
 واقدره عاكسيرة وما يتوقف عليه ويجب شرا ما يحتاج اليه ولا يكفيه
 عياله حتى يرجع اليهم ويجب الحج على الذكر الزان وراحته ولو حمارا
 وان استثنى ويجب الفبول ويجب عاتق الطائف المشي بغير مستنقذ زاده
 والمهلبك المستطيع اذا اعتق وجب عليه الحج لا يذرك احد

كان
 المسجد
 م بلغ
 وعلم
 وقد الله
 بلح

من م

ان م

الموفقين معنفا فيجزيه ولا يجزى اعاده حج المالح ان اذا استبرأ وطيب
 استنابته للموسر في الحج اذا لم يمكنه بنفسه سطره او كبر او عدو او غيرها خارج
 حقه الاسلام من الاصل والمندوبه من الثلث ومن اولى الحج وعتق
 وصدقة وجب لا يتدبر الحج ومن نذر الحج ماشيا او حيا وجب عليه
 وكذا الحج بالعهد واليمين ومن نذر ماشيا جاز ان يركب
 بعد الرجوع وانما يركب وجب عليه القيام فيه ويجب الا يحل له في
 بيته الحج ويحرم الريافه ولا يجوز المشورة به ترك الحج ولا المشورة
 عنه ولا الاستخاره فيه ويجب ان يكون فقيرا حلالا ويستتر في حج
 البراءة الا من كان قسفا ولو حج غير محرر واذن الزوج في الهندس
 لا الواجب ولا يجوز لهما ان يحج نذرا بغير اذنه ولا في العده الرجعية
فصل يجب الاستنابة في الحج الواجب ان اوصي به او لا من البلد
 قهرت تركه فمن حيث تبلغ ولو من الميقات ومن مات في الطريق وجب
 ان يقضي عنه من حيث ملكه ومن اوصي ان يحج عنه وفهر من التكرار وجب
 ان يحج عنه بقدر الثلث ويستتر في النابض ان لا يكون عليه حج
 واجب ومن اودع ماله وعليه حج واجب فمات وجب على من عتقه
 لما كان يحج عنه حصر منه ويرط اليه في عام لورته ومن مات بعد اذنه
 ودخل الحرم اجزا عنه ولا وجه القضاء ولا يجوز النيابة عن الحائض
 بملكه في الطواف الاما استثنى ويجوز عن العتق ولو عتقت اميالا ولا
 يجوز اخذ النيابة بحضن في علم واحد ولا يجوز الحج عن الناصب الا
 ان يكون اباه او ابان حج به ورجلان بوضع من خان الموالي الحج الواجب
فصل نوع الحج ثلثه واقران وافراد ويجب التمتع عينا عامن لم يكن
 اهل حرمه اقرب المسجد الحرام ويجب الفراق والافراد عا هلا من كان
 بيته وبينها دون ثمانين واربعين ميلا من كل جانب فلا يجزيه التمتع
 كذا من جاوزه ثمانين ميلا يستطاع ويجب تقديم عمره التمتع على الحج
 وما خيره عن الفراق والا فرد ويجب ان يكون الا حرام بمعمد التمتع
 ومطلق الحج في الشهر الحج وهي شوال وذو القعدة وذو الحجة بحيث
 ي

الموسر
 وقد الله

يدرك الواجب في وقت وجب الهدى على التمتع خاصة ولا يجوز تعذر
 طواف التمتع وسعيه على الوقوف الا للضرورة لان الفارق والقرن ولا
 يجوز القران بين الحج والعمرة ولا ادخال احدهما في الآخر ويجب ا
 بعد ذلك عن عدة التمتع الحج الا في دفع الضرورة كضيق الوقت و
 حصول الخوف والنجس والوجوب المزدوج مع العذر ويجب الاتيان بحرقا
 التمتع وحده في عام واحد ولا يجوز الخروج من مكة بعد العمرة حتى يحرم
 الحج التمتع مع خوف الفوت فان خرج بعد شهر وجب عليه عمرة اخرى
 ويتمتع بها والواجب في الحج التمتع الاحرام والطواف ركعتاه و
 السعي والتقصير ويزيد في عمرة الافراط والسار والواجب في الحج الا
 حرام وهو فوطا عن فروة ووقوف المشعر والرمي والتذبح والحلق والتقصير
 والطواف وركعتاه والسعي وطواف النساء وركعتاه والرمي والبيت
 الا في وجوب التذبح مخصوص بالتمتع **فصل في جواز الاحرام**
قبل اليقظة اذا نادى ومعه في اخر رجب لمن الفوت ولو قبلا
 التي لا يجوز الاضحاها لاهل العراق العفيف من المصلحة اليقات و
 عرف ولا اهل المدينة ذوالحجة وهو سجد المشرفة وعندا
 الضرورة الجففة ولا اهل الشام والعرب الجففة اليمن يملح
 ولا اهل الطائف قرن المنازل ومن كان من بلد ذوقها فمما قد من
 منزله ولا يجوز تجاوز اليقظة عليه بغير احرام قبل فعله
 دخل الحرم ووطنيا او جاهلا وجب عليه الرجوع فان
 تعذر في ادنى الليل بان تعذر في مكانه وكل من من سبقات
 وجب عليه ان يخرج منه وان تعذر في حيث يمكن ولو من
 الحرم وجب خروج المقيم بمكة الى احد مواقيت اذا وجب عليه
 عمرة التمتع فان تعذر في ادنى الحرم وجب الاحرام في ا
 التمتع من مكة **فصل في حرم السفر في غير الطلعات والمباحات**
 ويجب في حرم غايته كالحج والعمرة وطلب العلم والسبب لرفع
 الضرورة ولا يجوز العمل في السفر لا طيره بعد النجوم وعمره
 تعذر

فصل

تم بلغ قراءة
وقرأه
حان

لحج

مجمع

ظلمه الا ما يهتدي به في ربه ولا يحرم الا حراما من المحالوف
 ولا خطار ما ينقض به الرفق وهو الذي يقع عن النفس وعن
 المؤمن مع الاجرة ولو بقتل النفسا وحده ودفع ضررة المؤمن بقدر
 الاستكانة والظهور الا لضرورة في الله لنعمة الا في الحج والعمرة ولا يجوز
 جوع حران المرأة الى ارضها ورفاقها حتى تطهر وتغسل مناسكها و
 يجب حمل بلوغ الملبس بنوق عليه السفر الواجب **فصل في حجب**
الحال والواجب دفع الضرورات والواجب اجتناب الانفاق **حرم**
عليها وعن من ملكها او بيعها او ذبحها ان كانت ما كوتبت الميرة
 يجوز ان يملكها ما لا يظن ولا لعنوا ولا ضررها مع عدم الواجب ولا يجوز
 سكران ولا يهره عليها حيا له الموت واللعن المراكب والغير
فصل في حجب عنته الناس السيرة الى طهر حتى العامة اداء الا
 مائة وقامة الشهادة والصدق وكفى الاذي عن غير المستحق والبقا
 بحقوق المؤمن والتقدم مع الحق والظهور عدوة المؤمن وادلائه وغيره
 وعنته وتزك حوائجه عند ضرورته ولا يجوز مهاجمة الفلوس واليحل
 والاشق وقاطع الرحم ونحوه غير ضروره وقتي وتزك حوائجه
اهل البع ويحتمل وجب الا ان عليهم بقدر الامكان ويجب ود
 الاسلام ويستحب الابدان ويجوز التسليم على الفقير بخلاف التسليم
 على الغني بل يجب المساواة او ترجيح الفقير ويجب التمسك بالرد
 بحيث يسع المخاطب واذا سلم واحد من الجماعة لم يجز اعتمه واذا
 رد واحد منهم اجز اعتمه ويجوز التسليم على الكافر واليه الملاحة
 ونحوه الا للضرورة ولا يجوز دخول بيت الغير لغير اذنه ويجب اكرام
 المؤمن وتعظيمه ويجوز هانته وخففة وعن المن احوا حديت له
 يجوز ان يحدن به الا باذنه او ثقته او ذم له غير استهانة ويجب
 الاذي عن المسلمين خصوصا الجيران ويجب رد جوارح الكافرة
 ولا يجوز حر او القراطيس بالنا اذا كان فيها ودين او ام المدا
 الا للضرورة والخوف ويجب الصدق في الكلام ويجوز الكذب في الضرورة

ثم بلغ قراءة
وقرأه
حان

لحج

مجمع

الادوية التي هي في حفظها للسلطان على الاموال من الكلام من الغيبة والنية
 ونحوها ويحرم حجب الموتى وعدم الاذن له بالحدس والحيثية ويحرم
 الكذب في المحرم والمهر والغير والكثير الاما استثنى ويحرم القذف
 في الفداء ولا يجوز ان يقار للمومن زعمته ولا ذكر الكلب والقطب
 الذين يكرهها صاحبها وغيره كون ان ساءت او جهين ولا يجرى
 الا للاصح ويجوز مهور المومن غير زوجة وان يقال له ان
 يستحقني به وعقوب الوالدين وقطيعة الارحام واحضار عثر
 المومن بغيره بها والغير الا للفاقد والامور الظاهرة كالجمعة
 والجملة وماهية الهدية ونارك الجاعل وغيره كثرة الغيبة
 ستملار صاحبها ولا تستفقد له وليه في غيبة المومن والمومن
 اجماعها بدون الرد ولا يجوز اذاعت سر المومن ولا رايته حتى عليه
 يعاتب به ولا يسميه وان الطعن عليه ولا اطار السوء له ولا يعزير
 حق ولا سوء الظن به ولا العونية عاذاه ولو بشرط علمه ولا الخالك
 له **فصل** في الاحرام للحج والعمرة وينبغي الغسل لا يتكلم
 توفير شعر الرأس ويجب فيه الاحرام ثم التلبية والله تعالى اعلم
 ولا يجوز من اكل الاحرام ثم التلبية وان شغلها ان يعد الاتيان بها احد
 التلبية وحده الا ينوي ما يجب عليه من حج او عمرة وقصر القربة ولا
 يجب التلقظ ويجب لبعض نوي الاحرام وتجاوز الزمان والابدال
 ولا يجوز الاحرام في غير المحرم ولا ما لا يفي حكم الصلوة ويجب
 الاحرام على الحائض والنفك كغيرها لاكن بغير صلوة وعلى
 المستحاضة كالتاهر ولا يجوز دخول مكة بغير احرام الا للمريض
 من خرج منه فدخل قبل نهي من احرامه او طول الحائض **فصل** في حرم
 على المحرم الصيد والنواحي والبيوت المشرفة واللاله وانشارة واعلاقا
 لاصه الا ان يجلد بالان ياكل من صيد البر وان ماله يحرم صيد
 الحرم على المحرم والمحرمة في الجملة والصيد الجراد اذ يحرم في الحرم
 ويجوز على المحرم قتل الجراد وكله واذا ذبح المحرم صيد فهو ميتة حرام
 علي

من بلغ
 وقتها

على المحل والمحرمة ويحرم عليه الجماع والتكبير والاستمتاع بما دونه حتى
 النظر المشهورة والاستمتاع والنزوح والعتق والسهادة عليه وان يبرج
 محلا او محرما ولا يحل للمحل ان يزوج محرمه فاذا تزوج المحرم محرمه محلا
 ويحرم عليه معارفها وله تحلة ابدا ويحرم على المحرم الطيب وهو المسك
 والعود والخمران والورس فان اضطر جاز وعليه الفارة الا الطيب
 من ارج العطارين في المسح وخلوق الكعبه وخلوق القبر ولا يجوز
 ان يسك على النفس من الرجعة لكن يسه ولا يجوز ان يدهن ويحرم عليه
 قول الله ويل والله ولا كتم السواد للزينة وما فيه طيب وانظر
 في المرأة للزينة ولا خاتم الزينة وليس ثوب نجس وليس الرجل المحرم قميصا
 او ثوبا يزر عليه او يزرع والخفين والحور يمين وليس المحرمه
 واللقا والبرقع وتغطية الوجه ويجوز ارتداء الثوب عليه حيا
 لحاجه ويحرم عليها لبس الحياض المعصاة ولا يجوز لها اظهار
 للزينة ويحرم على المحرم تغطية راسه وازنيه وعقد ثوبه الا للضرورة
 والارغاس والحياض الا للضرورة والاختيار واخراج الدم وتقليم الا
 تقار وتقلهوه من الجسد وقيل ان ثوب الابا يستثنى ولا يحرم عليه
 خذ الابل وذبح البقر والغنم ويحرم قطع الشجر والحشيش من
 الحرم الا ما استثنى وقطع شجره اصلها في الحرم وفروعها في
 الحرم وبالعكس **فصل** في حرم على المحرم قتل النعام
 بدنه في حمار الوحش بدنه وبقره في الطيب شاة في النعاب
 الازنيب شاة في القطاة والحجل والدر اجد والحويهن حمار قد
 قتلها ورجا في التبروع والقنعد والضبوحدي وفي القنبره
 والصبوه والتعقور مدمن طعام وفي العظاير كون من طعام
 وفي الزبوله الديره شئ من طعام وفي الامة ونحوها من الطير
 شاة وفي الفرج حمار وجد وفي البيضة لاره ان لم يكن مؤرك
 الفرج والا فجل ويجب على المحل قتل المحامه في الحرم محرره

من بلغ
 وقتها

الحج

وفي الفرج تصبى درهم وفي البيض ربع درهم ويجري الحوم
 في الحوم الكفار الا ان يتجاوز البدن ومن ادخل الصيد الحوم
 وجب عليه اطلاقه وان اسكر وتلق وجب عليه الفداء ويجوز
 ما اخرج صيد الحوم وجب الكفار بالاغلاق مع التلف والبولاد
 والاستارة اذا قتل ولا اشتراك حرمان فباعه في بيده وجب
 على كل منته فدا كما لو قتلوا او قتلوا وانما في قتل الصيد
 فوقع فيها طير وجب عليه فدا واحد مع عدم القصد
 وانما في حرمان صيد فاصار احد هما وجب على كل منهما
 فدا ويجوز ان يعلو في الحوم بقية لحمه والصيد
 به ويحبب الصيد بقية ما يباع ويغيره والحرم اذ كسر بيض
 نعام لم يتحرك فيه الفرج وجب عليه ان يرسل شحولة في
 اناث من الابار بعد البيض فما نتج كان هديا للكعبة وفي بعض
 القطاة ارسال شحولة الغنم في اناث منها كذلك وان كان
 قد شخر كقطر بيضة نعامه بكرة من الابار وفي بيض القطاة
 بكاره من الغنم وفي بيض الحمر قيمته وجوده وان كان يتحرك
 الفرج ففي بيض شحولة او حمل او حمل وان رمي الحوم صيد الحواشي
 ولم يدر ما اصابه فزومه فداه كاملا وان كسره وضعه او جعله
 فرمى مع الفدا ان كان مشابها ذلك في قرن العزال ربع قيمته
 وربع غيره تصبى قيمته ويجوز رمي الصيد وهو لو تم الحرام
 ويجيب فداه ان قتله ويجيب كفارة البصا خاصة عمدا وظلما
 عالما وجلهلا ويجيب في كل جرعة كونه طعاما وان كان كثيرا
 فحرم شاة الا ان لا يمكن التخمير ومن قتل السباع في الحرم لم
 يوده وجب عليه كبش واذا اضطر الحرم الى الصيد والمبته
 وجب ان يختار الصيد في كل منه ويفري وان اتكر منه الصيد
 عمد لم يجب عليه الفدا الا لامرته فان تكر منه خطأ وجب
 عليه كل من قتل او يجيب فدا الصيد عشر ان كان واحدا للحرم

ثم بلغ قران
 ثم قران

علا

ويكفر ان كان في العروق وقد ايجزوا هيد حيث شاءوا اذا حلب الحوم
 طيبه وشرب لبنها وجب عليه دم وان كان في الحوم فقيمته ايضا
 وان اكل من صيد لا يعرفه وجب عليه شاة وتجب دفن الصيد ثانيا
 طريرا واكلمه وجب عليه فدا اخر واذا احرم العبد اذن سيده فاما احيد
 وجب عليه السيد الفداء فصل يجب على الحرم بالجماع عامدا عالما
 قبل وقوف المشعر بدنه والجماع من قابل سجد كان او امره وان عجز فثنا
 ويجب ان يقترقا من موضعهما حتى يقضي الجماع ويعودا اليه فلا يخلون
 الا منعهما ثالث وان اراد العود في طريق اخر سقط وجوب الافتراق
 بعد خطا المناسك واذا اكره الحوم زوجته المحرمة وجب عليه بدنتان
 والجماع من قابل ولم يجب عليه بنتي ولو جامع مكرها لها بعد تقصير حرمها
 قبل تقصير الاخر وجب عليه بدنتان وان اجماع يعر وقوف المشعر وجب
 عليه بدنتان دون الجماع فداه في الجماع فداه في الفرج فاذا اكرهها
 وجب عليه بدنتان والمحل اذا جامع امته المحرمه بانها عامدا عالما
 وجب عليه بدنتان او بقرة وشاة وان كان عسيرا وجب عليه شاة او صبيح
 او صدقة وان اجماع بعد الوقوف قبل طواف الزيارة لم يرد ولا ينجز
 فيقره او ثلثا يحتاج بعدها قبل طواف النيا وجب عليه بدنتان للموسر
 ويقدر للموسر وشاة للعسر وكذا اذا نظر الحرة الى اهلها فامتنى واعتصم
 جامع بعد السعي قبل التقصير كذلك فان جامع قبل السعي وجب عليه
 بدنتان وقفا العدة فان قبل بدنه قبل التقصير وجب عليه شاة ومن
 نعب اهله وهو محرم حتى ينزل وجب عليه بدنتان والجماع من قابل وكذا من
 عبت بذكره حتى امسى واذا امر امرته بشهوة او قبلها وجب عليه دم شاة
 فاما معها بشهوة فامتنى وجب عليه بدنتان واذا فطنت المناسك وهي جاريت
 وجب عليها بدنتان والجماع من قبل واذا تزوج الحوم ودخل عالما وجب عليه بدنتان
 وكذا الحوم والمحل العالم باحرامه والتولي للعقد ولو محلا فصل
 يجب على الحرم والجدان ثلثا عدا او مائة كالباشاة وكان ثلثا كذا يجوز
 ويجب ان تعبد السبابة والنسوف يقرن ويجب عليه في الشيب شاة

الحرم
 وضع الا

الح

عليه

شاة في تغذية الراس بعد الطعام مسكين وفي التظليل ولو عذرا شاة
 ولو لكل ما يحرم عليه وليس ما يحرم عليه عدا شاة وان لم يسر في
 من التيبا وجب عليه لكل صنف شاة فدا ولو اظفر واذا انقضا بطيه
 عدا الرزوم شاة وان انقضا حلالا من الطعام عشرة مساكين
 وان تعد نقص النفا من كل الفرم من طعام عدا بلغ عشرة وجب عليه
 شاة وكذا العنز وفي مجلسه وفي مجلسين يجب عليه وما اذا انقضا
 مفتت ما القرفان وجب على المفتي شاة واذا حلق رأسه او لولا
 وجب عليه شاة او الطعام سننك مساكين وان تعطلت الاضراس
 لثمة لكل مسكين من ان ولا اطلع فحمة او قتلها ولو ربه
 تكن تؤذيه وجب عليه كونه طعام وكذا ان مس شعري عشا فقط
 منه شي واذا اصطلح المجران وجب على كل من هادم واذا اطلع
 ضربه وجب عليه دم ومن قلع شجرة كبيرة من الحرم وجب عليه دم
 وان كانت صغيرة وجب الصدقة بمثلها الا ان استقر **فصل**
 ومحل التام المصلحة ود المحصر ومحلان المصدوق الا بعد طواف النساء
 وجب على المحصر اجرة العدى ولا يحل له ان يحل حتى يبلغ محله
 ويجب عليه ان يمشى في القابل وان تمكن وان لم يمشى في هذه وجب ان
 يبعث من قابل وادار الالماع وجب عليها الاتحاق مع ظن الادراك
 فان فوجب التحلل بعمرة وقضا الحج الواجب فان ما وجب فحقه من
 باله ومن حج قارنا حصر له حج في القابل القارنا وكذا المفردوا
 لتمتع ويجب على المحصر هيام بدل العدي اذ لم يجد ولا ثمة **فصل**
 يجب بنا الكعبة ان الطهر من وجب تعليمها واحترام الحرم والحرم
 خذ شئ من ثوابها وانرا ب المخذ واحصاه ومن اخذ منها شيا وجب
 ان يردده ولا يجوز ان يقام العمل الجاني حذو وقاصي في الحرم لان يكون
 حتى فيه ويجب ان يخطى للحج ولا يجوز التحصن بالحرم ويجوز هدم
 الكعبة واذا ابحا وريها واكل مالها وما يهدى اليها ويوصى لها يدوي
 حرفة

عليه

عنه و
عنه و
عنه و

دنا المحصر

صرف في معونة المحتاج من الحاج ولا يجوز دفعه الى غيره ولا التفرق
 في حلي الكعبة ولا الكعبين كسوتها ولا يحل اخذ لفة الحرم الا
 لمنشد ويجب خذان الرحا قبل الحج وقبل الطواف ان لم يكن محتونا
 والحرم البول والنخوط في الكعبة وفي المسجد عمدا يجب
 قتل الا ولد ونحوه الثاني **فصل** في حيا طواف
 الحج والعقد وطواف القضاء ويجب ايضا بالنديب والعقد واليمين ويجب
 طواف السباع الرجل والمرأة والحصى وغيرهم في الحج وعمرة الا فراد لا
 تمتع ولا يجوز الاستمتاع لاحد منهم قبله ولا التمكن ويجب ركعتا
 لطواف الواجب ويجب النيذة في اولة والتعيين وكونه سبعة
 استوا والابتداء بالحج الاسود والختم به وتعد على ملوثة وحفا
 الا شواها وجعل الكعبة عن يساره وكون الطواف بين الكعبة و
 المقام ولا يجوز التباعد عنها بالشر من ذلك من يصح اليها اختيارا
 ويجب دخال في الطواف والشاذ وان بان جنتي خارجهما ومن
 اختصر الطواف الواجب ومشي في الحج واجب اعادته وكذا الشو
 فقاعد ومن نسي شوطا منه وجب عليه في الحج ولو في اثناء السفر وان يستب
 فيه مع التعذر ومن تكلف في الشواط قبل الا تم في السبعة وما در
 نفا وجب عليه الاستئناف ومن زاد شوطا في الواجب عدا وجب عليه
 الاعادة وان ذكركم ركن قطعه ومن شك في السبعة وما فوقها وجب
 ان يني على السبعة ويجب الطهارة في الواجب خاصة وان طاف في حيا
 بغير طهارة وجبت الاعادة وكذا الواحدة قبل نماز التمتع لا يتبع
 وكذا لو قطع قبل النجاء ولو لم يرض ويعزم يجب الاعادة لادلا سنينا و
 يجب ان يطاف بالعابز وبغيره عن الماسل والمجور مع السنة وكذا السعي ولا يرد
 الطواف عن الماض حكمة ويجوز عن العباب ويشترط طهارة الشاة والبدن
 من النجاسة في الطواف الواجب وسنن العود ومن ترك الطواف عدا بطل حجة
 ووجب عليه بونة والاعادة ولو جهل من نسي طواف الساحق رجع

عنه و
عنه و
عنه و

الحرم

قبله

وواقع وجب ان يبعث هديا لان يكون تجاوز النصف ووجب تقديم الطواف على السعي فان خالف اعاد السعي ولا يجوز تقديم المتمتع الطواف والسعي على الوقوفين الا لضرورة كخوف الخيش ووجب تأخير الطواف الساعين السعي ومن نذر ان يطوف على اربع طواف سبوعين وجب ابقاء ركعتي الطواف الواجب خلق المقام والى احد جانبيه حيث هو الا ان كان صلاها في غيره وجب الاعادة وان نسى حتى تخرج وقت عليه العود وان يمكن والا الاستئذان ووجب تقديمها على السعي ويجوز الطواف على الباقى والنساء فان طاف الوقوف وجب عليهما العود الى الافراد والطواف بعد الظهر واذا حاضرت قبلها والوقوف وجب عليها قطعها والاستئذان اذا ظهر في بعده تقطع ثم يجرىها الاقامة ولها ان تسعي حائضاً **فصل** في السعي بعد الطواف الطواف الواجب بالامانة الاطواف السابغ فيه النية وتكون سبعت اشواط والابتداء بالصفا والخمر بالمروة وعدا ذلك ما شوطا والرجوع الى حصى الاشواط ومن نذر السعي في الحج عدا وجب عليه الحج من قبل ومن نذر وجب ان ياتي به وان خرج وجب ان يعود وان تعذر وجب ان يشيب ومن نذر بالمروة قبل الصفا وجب ان يعيده وكذا لو نذر على السبعين لا نسياناً ومن نذر تمام السعي ففقر ثم نذر النقصان ولو شوطاً وجب عليه اكاله ونزح بقرة فينصرف بها **فصل** في التفسير في عمرة النزع و عمرة الافراد بعد السعي وجب فيها بانة شيء من الشعر والظفر وان قل وجب المنيذة ويجزي الحلق في عمرة الافراد بل هذا افضل ويجوز في عمرة النزع وجبها في الحج على المرأة ومن تعذر نذر التفسير حتى احرم بالحج عطلت عن نذرها حتى مسقره ولا يجوز للمتمتع الخروج من مكة حتى يخرج بالحج مع خوف فوف ولا طوله النساء قبل التفسير فان فعل وجب الكفارة **فصل** في وجوب عرفه على الحاج بعد الاحرام يوم ناسع ذوالحجة وحدها ما بين عرفة وثوبه ونمرة وذو الحجاز والاراك ولا يجزي الولو قوتاً في هذه الحدود والوقوف

والوقوف يعرفه واجب من نذر كعدا بللحج والواجب الشبه والكون بها ولو جالساً او ركباً من قول المشرك الى غيره بها المعلوم بدها الحرم المشركه ومن نذر ما نذر منها قبله عدداً ووجب عليه بدعيه يوم النحر فان نذر وجب عليه صوم ثمانية عشر يوماً ووجب الحظر في تعيينها يوم عرفه على رقيبته الهلال او سفي ثلثين يوماً من فائده الوقوف الاختياري وجب عليه الوقوف ليلة العيد **فصل** في وجوب الوقوف بالشعر على الحاج بعد الوقوف عرفه ومن فاته احد المشعر ولو لوجبه لنية والكون به من طلوع الفجر وطلوع الشمس يوم العيد ولا يجوز الا فاضة منه قبل الفجر الا لضرورة كالخوف فيجزي الوقوف ليلاً من فاته الاختياري والا فطر راي الاول اجزاه الثاني وهو ما بين طلوع الشمس ومن فاته الوقوف والارواح ومن نذر من قبله وجب ان يعود اليه ويقف به ولو بعد طلوع الشمس ومن فاته الوقوف عرفه مناراً وجب عليه العود ليلاً ولا خلاف في فواته اختياري المشعر وجب اختاره ويجزي الاختياريان والا فطر راي الاختياري والفطري معاً والا فطر راي المشعر بالفراده ومن فاته الوقوف ولو سجداً **فصل** في لزوم براءة **فصل** في وجوب رعي حرة العقبة خاصة يوم النحر فلا يجوز الرعي في غير المحصر ولا يحصر غير الحرم ولا عامريه ويجوز النية في اوله والرمي يسبح حصيات واصابة الحجر بفعله ووقت الرمي من طلوع الشمس الى غروبها ولا يجوز بالليل الا لضرورة ومن فاته وجب عليه القضاء من الغد ويجوز مباداة الرعي فلا يجوز الاستئذان الا لضرورة **فصل** في وجوب ذبح الهدي على المتمتع خاصة وتجزئه شاة ويجوز الهدي على الحرة ويضرب المولى بين ان يهدي عن عبده وان يامره بالصوم فان ادرك احد الموقوفين اجزاه الحج ووجب عليه الهدي ان كان حج تمتعاً ومن حج بصري وجب ان يذبح عنه ان لم يكن له هدي ومع الفجر الصور عنه ويجزي الذبح بمجي يوم النحر او يومين بعده ويجب كونه من الابل او البقر

وملح في ذلك

او العزم ولا يخرج من الحلية او قل ما يخرج من الخبز من الطمان والاشن من العز
والنج من البر ولا يخرج من الحصى ولا الجحوق ولا تاقص الى الفوق ولا للمعز
يجب ان لا يكون على كفيه شعر الا ان يشترط على انه ممن ومنه لا يخرج
فالا وجب ان يعرفه الايام الشريفة فان لم يعرفه فاجب ان يذ
عند واذا نتج الهدي وجب ذبحها او تحرقها ولا يخرج من الحج والعمرة من
التسديد واستقبال القبلة ولا تحب المباشرة ويعتبر اسلام التائب ومراعاة
وذج ما سواها ويجب الاتيان بالري ثم الذبح ثم الحلق فان خالف اخطأ
الاكل من الهدي والادها والاطعام ومن عدم الهدي وجد الثمن و
جب ان يخلط عند تقه يشترط فيه ويدبه في ذن لجهه والا فن قابل ومخا
جد ان يذبح يوم النحر عام وكذا ان لم يذبح قبلها ويجب لو لم يذ
لهدي عشرة ايام ثلثه للهدي في ذي الحجة ولو ذبحه في غيره اذ ذبح
الى اهله او منى مقدرا فطعمه من المسافة او شعر اذ اجاز ومن فانه هو
التذرية في ذن لجهه وجب عليه شاة ولم يخرج الصوم ومن ما قبل الصوم
جب ان يصوم عنه ولو الثلثة دون السبعة ومن قام التزويد وعرفه اجز
صوم يوم بعد ايام الشريفة فان علم يوم موافق حل العيدين استأنف بعدها
ومن وجب عليه من ذن لجهه شاة فان عجز عنه يوم ثمانية فخير
بومما ولا يجب بيع ثياب النخل في الهدي ومن ذر هديا وعين كانا وجه
ولا وجب مكة ولا يجوز الاطعام من لحوم الافاحي عن كفارة البعير
فضلا ليجب الحلق والتقصير على الحاج بعد الذبح فان زار البيت قبل
احدها عذرا وجب عليه درهم شاة ويحذر الطواف والسعي ان قد سمى عليه
ومن ذر حتى خرج من منى وجب عليه العود ان امكن ويحرم الحلق على
المرأة ولاهر من الشعر ولا يجل للرجل ولا للمرأة الاستماع قبل طواف
النساء ولا الطبيب قبل طواف الحج للذبح وقبل الحلق بعبرة ولا باقي الحيوان قبل
الحلق ولا الصيد مادام في الحرم فصل يجب طواف الحج بعد الحلق ان لم يكن
قد سعى لو قوف ثم ركعاه ثم طواف النساء يوم النحر ومن الغد ويجب
العود

العزم
والاشن

سبع

العدوى التي للرعي والبيت ولا يجوز لبث بغيرها ليالي التشريق فان فعل
لزمه عن كل ليلة شاة الا ان يبيت بمكة مشغولا بالعبادة او يخرج من منى بعد نطق
الليل من منى رعي الحجاز حتى يخرج وجب عليه العود والري فان تعذر وجب ان
يستطيب ولو لم يفرق فابل ويبيد في الايام التي في الوسطي ثم حرة العقبه بسبع
ناوباً ثم فان عكس عادى ما يحصل معه الترتيب ويحقق باربع حصياً ومن
نسى واحده انا بها فان اشبهت في الصلاة والتطيب فلا ولا يجوز النحر في القاب
عشر الا بعد الزوال ويجوز في الثالث عشر قبله ويحرم ينهض من انق الصد والنساء
في امر من خاصته والا ففي النسيه فصل يجب العرة على المستطيع تحريم
عرة التمتع عنها ويجب تقديرها على الحج واخير المفردة ولا يجوز عرة التمتع
في غير شهر الحج ويجب الذر والعمرة واليمن وقد تقدم تفصيل احكامها
على كتابها فصل يجب زيارة النبي والائمة عليهم السلام كتابة ويجب
احترام الميمنة والمشاهد المشرفة وعارفتها وتعظيمها وحرم المديئة من
عابرة الي غير الحجوزان بعض شجر ولها من صيدة بين الحرمين ويجب اتخاذ
يوم التقدير عيداً وروي في حقه زيارة الحسين عليه السلام وسائر الائمة عليهم السلام
ويحرم ان يشرى ولا يستحقان بها ويجب احترامهما وكرامتهما وروي عدم
جموا من سجد بينهما وروي عدم جواز السفر الى زيارة القبور الا بقدرهم
عليه السلام ولا يجوز الطواف بالقبور والسجود لغير الله **كتاب الحج**
وهو واجب مع القدرة عليه والحاج جزء البويع والعقل والذكورة
والحرية ووزن الامام وامرته ويحرم مع الجائر الا لدفع الضرورة ولا يجوز الخروج با
لسبي في زمان الغيبة ولا يجوز ان يقتل من اهل الحرب النساء ولا غير المكلف
دمها ومن اعلى كافراً ما وجب عليه وعلى المسلمين الوفاة ويحرم الغدر والتقا
مع الغادر وان يقاتل في الحج الا لشغلهم الا من لا يري لها حرمته ويحرم الغدر من
الزحف الا ان يزيد العدو عن الضعف او تتفرق القاتل ويحرم الى جنة ويحرم ا
تعرب بعد الهجرة وسكني المسلم دار الحرب الا لضرورة ويجب الدفاع عن النفس
والحريم والمومن وان خاف القتل لا المال وان جاز ويجب قتال اهل الكفر حتى

افعالها

فبلغناه

يسلوا ويقبلوا الجزية بشرط الذمة او يقتلوا او قتلوا غيرهم حتى يسلموا
او يقتلوا ويحرقوا وشبه ذلك الكفار في اللدائن وطورها فاذا انتهت المسار بالكا
وجيب ان يوازي من كان كنهش الذكر واذا انتهت الطغاة بالبع وجب ان يعتبر
بالانباي **فصل** في جيب جهاد الانسا نفسه جمعها من الحواما
جبرها على الواجبات حقوق القام بغير الحواج والحقوق الوجه لله
ينبغي وتخصيل العلم واليقين والتوكل على الله والرجاء والخوف منه وحسن
النظر به وطاعة الله وترك معصيته وسلازمة الورع والعفة والشار
رحي الله وتذير العاقبة والانفاق والعداوة اصلاح النفس واجتناب
والذات المجرية وتحقير الدنيا وكفران النعمة وجيب اجتناب الكياسة وهي
كثير بل جميع الذنوب كياسة وليس فيها صغائر الا بالنسبة ومن اكبر الكياسة
الشرك بالله والياس من روح الله والامن من شكر الله والعوق والقتل والغلاف
والربا والربا والربا والتكبر والرياسة والرياسة والرياسة وشرب الخمر
والغبار والاولاد والذكور والاشراف وجس الحقوق والاشغال بالادعي
والامور على الذنوب وجيب التوبة من جميع الذنوب ويطلب الرياسة الذنوب
واختار الدنيا بالدين وجيب تسكين الغضب عن فعل الحرام والمصحة
دون الصلة الغلبة واليجوز التعصب على الباطل ولا التكبر والتجبر وحقا
اهل الحق ولا حبه لدين الجرم والحرص عليها ولا اساة لظلمة والفتن والبدن
وايضا الناس والابغى والظلم وجيب التوبة ويشترط فيها رد المظالم الي اهلها
فان عجز استغفر الله ومن اضل الناس وجيب عليه توبه ويشترط فيها
ردهم الى الحق ولا يجوز الرضا بالظلم ولا الاعانة عليه وجيب الاعتزان بالله
الذنوب والندم والغرم على ترك العود والاستغفار منها والامتنان بها
لتوبة واد الحقوق الغائبة وتجزيب التوبة كما تفقها ونصح في اخر العمر
ان يتوب من الفسق والكفر وجيب محاسبة النفس كل يوم وتذكر ما فات
وزيادة التحفظ عن زيادة حصوله بعد الاربعةين **كتاب الامر بالمعروف**
النهي عن المنكر وهما واجبا بشرط العلم بالمعروف والمنكر وتجويز الناشر والا
من الفرز

من الفرز وجيب الامر بالواجب والنهي عن المحرمات وانكار المنكر بالعلب
ثم بالمشارة باليد وجيب انكار العاصي على الحاصل والعكس ويحرم ترك
الامر بالنهي وانكار المنكر وجيب اظهار الكراهة للمنكر وتقلده ويحرم
التوصل الى التوبة بكل ما يمكن واغضب لله ما غضب نفسه وامر الامل المعروف
وتجهمه عن المنكر فان لم يمكن منعه سقط وجيب ان ياتي بما امر به من
الواجب وينتكر ما ينهي عنه من المحرمات ويحرم استخا الخالي في مرفق
الحقوق حتى الوالدين وجيب الحبيبة الله والحق في الله وجب للمؤمن الطبع
ولا يصر الكافر والعاصي وينبغي الامر بالمعروف والنهي عن المنكر هاتين
الناس الى الاسلام مع الامن ولا يجيب ذلك وجب في التقي في العمل والفتوى
لرفع الضرورة بقدرها في زمن الغيبة الا في شرب الخمر وسب الانبياء
لايمة والبراة منهم والقتل بالجموح وجيب كتم الدين عن غير اهله مع اللوق
ولا يجوز تسمية المعدي ولا غيره من الائمة عليهم السلام مع التقي والخوف
ولاجاره اهل المعاصي ومحا الطمعة اختيارا وجيب البراة من اهل البدع
وسبهم وتجويز الناس منهم ان امكن **فصل** في بيع فعل المعروف وجيب
لرفع ضروره الموت ولا يجوز طمعه غير مرفعة الشرعية ويحرم كتمان النعمة
وجيب قرض المؤمن مع ضرورته بقدرها ان امكن وانظار المعسر وشكر
النعمة واذا الحقوق فيها والاهتمام بامر المسلمين ومناصحة متهم وخير
عشره وترك محنتهم مع ضرورته **كتاب المنارة** وتوابعها وهي وجب
اذا توفق عليها كفاية النفس وواجب الفقير وجيب طلب الرزق بها
وتغيرها بقدر دفع الضرورة وجيب الاقتناع على طلب الحلال والحرام
وجيب الانفاق على واجبي النفقة من الحلال ويستحب التوسعة **فصل**
فصل في جبر الكسب بالانواع المحرمات ولا يجمل ما يشترطها ان
اشترى بعين المال ولا يجوز الانفاق من المال الحرام ولا في الطماعة
لعلم بها حبه ويجوز اجرة الفاجر وبيع الخمر والبيذ والمسكر والفتنة
والتخزين والبيعة والربا والرشوة والكهانة والقتل وبيع السلاح والسرور
واجرة قه

لاعدل الدين وقت المعين ويبيع الكلاب الصيد والماشية وا
 لحايط وكسب الغنيمه الا ان يبيعها لاجل بيع العبيد
 وشراها بغيرها عن ثمنها وتعليمها وكسب الناجد بالناظر وتدليس الماشية
 وتعليم حكام النجوم وتعليمها والهدايا والنظر فيها العمل وتعلم النجوم
 تعليمه واستعماله وتقدري الكاهن والنجم والتأخر واجره الا اذا
 الامانة ويبيع الحق للورق والجلد والقار والكسب به حتى الجوز
 والبيض واخذ ما يفتقره الا عرايس الامع علم الاذن ويبيع القرد وعذرة
 الانسا ويبيع الغنم ليجل صليباً او صنفاً والعنب ليجل حمر كحوض
 انظار عا الظاهر ولو عذرة قلم ومدح الظالم صحبة فاقب ولو ايدى من
 قتلته الا لو دفع ضرره ونفع المؤمنين والعمل بالحق بقدر الاسكان ويجوز
 الظالم الى اهلها ان عرفهم وان تقدر فيها ويجب على الوالي العدل والعمل
 بالشرع ويجرم قبول الجزية منه الا علمت بعينها ويبيع حراما والا فلا
 والنزول على المسلم بغير اذنه وشرا الميراث منها وحملها وعقرها و
 المساعدة على شراها ويبيع العتق بعد ان يغلب قبل ذهاب الثلثين واكل
 مال اليتيم ظلماً ويجب دفع ما له اليه بعد البلوغ والرشد ويبيع عليه فو
 له ولا يجوز الشرا فيه بال مسلم بغير اذنه او طيب نفس ويجرم غش
 بين المسلمين كسب اللين الما وشراها بالناس وعكسه ومن صاح
 المسلم على الغزاة لم يجز له ان ياخذ من الرعية اكثر منه ويجرم عمل العور
 المحسة والمنازل ذوات الارواح ويبيع اللقيط في الاسلام والفاخت في
 الغنم وتعليم وتعلم واخر شرا وسماه والحقوق للمجلس والغنم الا
 ما استثنى والقيمة واستعمال اسم الملائهي وبيعها وشراها واسماها
 والعباد المشركين والنزد والحضور عند اللعب بالشرع واللمر عليه
 وبيع وشراوه واكل ثمنه واتخاذها والنظر اليه **فصل** في بيع
 ما لا يملك بغير اذن المالك الا لالة والجدله والوصي في مال الصغير مع العطف
 ولا المشرك ويجب المشتري رد المبيع اذا لم يجز المالك رد ما فعه الفارس
 فان وار

المصحف

معه

السلط

فان غرسا وبنوا الارض ويجب ارضها ولا يجوز بيع المكيد والموزون
 بحازناته ولا العيش فيها ولا بيع مكيال مجهول ولا بيع الابحار
 مكفولة ولا بيع ما يقرب الصياد بئسكنه ولا المجهول ان لم يضر الى معلوم
 ولا ما لا يقدر على تسليمه ويشترط في الباع والشري البلوغ والرشد ولا يجوز بيع
 الوفاق ولا الارض المقنونة عنده ولا بيع الفريز المملوك ومن امره بغير ان
 يبيع له ليربح ان يشترى لنفسه ويجوز المخلوك كذا ويجوز الاحتكار مع ضرورة
 المسلمين في المعنوية والشعير والتمز والزيب والسند والتمز اذا لم يضر
 غيره ويجب على المشتري ان يبيع ولا يجوز ان يشتريه **فصل**
 لكل من المتبايعين الخياط المجلس ما لم يفتقر فاذا فسخ احدهما وجب على
 الاخر العيول الا ان يشترط سقوطه في بيع الحيوان فذلكت ايام للشري
 ما لم يفتقر او يحوث فيه واذا اشترط خيارا وجب عليها الوفاء وفيها
 التاخير للبايع بعد الملائة وفيما يفسد الميت بعد الليل وخيار الردي
 بعدها والعيب والغبن عند تحققها ولا يجوز بيع الاعيان المبردة بغير
 روية ولا وضوء ولا كتم العيب ولا غبن المومن ولا غشه **فصل**
 اذا لم يعين الاجل وجب على الباع اقباض المبيع وعلى المشتري
 اقباض الثمن في الحال واذا حصل الاقباض وجب على الاخر القبض
 واذا عين الاجل وجب عليها الوفاء ولا يجوز تاخير المالك بزيادة فيه
 ويجوز تخيل المول بقبض منه وغيره ولا يجوز ان يبيع اللال ما
 قوم عليه من جهة ان جعل له ما زاد ويجب ذكر الاجل في بيع المرجحة ان
 ان كان ولا يجوز الا لاقاله بوضعه من الثمن ويجب ضمان الدال مع
 التزيط او التزيط ومن اشترى ائمة صفقة لم يجز له بيع بعضها
 مراجعة الا ان يجز ذلك ويجب العلم بالعوضين ومنه ما زاد عن
 حق الفاضل ان انطبق نفس الدافع واحتمس العيوب من الثمن ومن
 احل ان يشترى له لم يجز ان يشترى لنفسه لتربيعة ولا يعلمه وكل
 شرط سايغ في عقد لازم يجب الوفاء ولا يجوز للبايع ان يشترط
 وكيل المشتري لياخذ دون حقه **فصل**

بايع

دخول

امر

برشوام

اشترى منه فوطيها ثم ظهر بها عيب لم ير له ردها بل له الارش الا ان
 يكون عيب الجمل فان ردها به وجب ان يرد معها عشر قيمتها بان كان
 يكر او نفعه ان كانت ثيابا ولا يجوز الرد بالعيب مع البراءة من ولاع
 علم المشتري ولا بعد رضاه **فصل** في الرضا جاره وهو بيع المتنا
 ثلثين من المكيل والموزون عفا خلا وسجلا والوقوف بشرط النفع ولو
 صفة والمظنة والشعر جند هنا لا يجوز بيع احدها بالآخر تقاضا
 ويجوز اخواريا ودفعه وكنا بئنه والتمهاده عليه ويجوز ما اخذ من
 الرضا الى ملكه ان كان عالما بالتخريم والاشارة ولا يجوز بيع الثمر بالثمر
 والريبيب بالعنب ولا يجوز الفكا الربوي وان كان احد من الجن
 ومن اراد بيع الربوي تقاضا ولا يجوز بيع الناقص من غير جنس
فصل في التفاضل في بيع النخلة بمثلها والذهب بجنده ويجوز متساويا
 ويجوز التفاضل في الجلسا والابطار ان تقاضا ولا يجوز جعل شي في بيع الناقص
 ما غير جنسه واذا استعاد ربه يعلم قدرها لم يجر بيعها اذ هي بالجملة
 او بغيرها واذا بيعت بعشرون شي بجملة وجب ان يزيد الثمن زيادة تقابل بغيره
 ولا يجوز بيع شجرة التمر افضل بثمن منه وهي الواهبة ولا يبيع الرزح بجملة
 وهي الحماقلة **فصل** في بيع الرزح من غير عليه من الاثان ان يبيع ولا يرفع
 ومنه ملكا حديدها ان تعفت عليه ويملك من عداها من سوي العمودين والملاحة
 تملك من عداها ومن اشترى منه وجب عليه استبرأها بحبيضة ان كان
 غير رطب ولا نخلة ولا يبيع بوماك وجب الاستبرأ على من اراد بيعها ولا يجوز
 للمشتري وطوها قبل الاستبرأ الا ان تكون صغيرة او يابسة او بكر الرجا
 ايضا ان يمان حبيضا او اشترى بيتا من امرأة او ملكة او خبثا باستبرأ
 ولا يجوز وطئ المشتري الا من الحامل حتى تضع او تحضى اربع
 اشهر وعشيرة ايامه ولا يجوز النفقة بين الاطفال وامهاتهم بالبيع
 حتى يستغنى الا مع الترضي وجب على المشتري الوفا اذ بشرط علمه
 عدم ابيع والعيبة للملاحة دون الميرث ولا يجوز بيع ام الولد في
 حيوته الا في ثمن رقبتهما مع اعسار مولاهما ولا يجوز بيع البحر
 والوفا

والهرة **فصل** في الفلوك ذكر الجنس والوقف وتعيين العرفين
 والابل ولا يجوز فيها الا ينقلط بالوقف ولا بد من قبض الثمن حال
 وجود المبيع ومن قضا الحلول غالب **فصل** في اقرار الوفاة
 الضرورة ولا يجوز بيع عدم الحاجة ووجه الاداء وجب قضا الدين
 ونسبة قضايا مع العجز ووجب الكسب لقضا بده واد المهر في طهر الحاطلة
 بالدين وحسب العقوق عن اهلها وجب بيع ما يزيد عن الكفاية من
 سكن وطهارة لقضا الدين دون ما لا يزيد ولا يجوز بيع الدين بالدين
 ووجب ارضا القرض المطالب بالاعطاء او الاطلاق مع التعذر ويجوز
 النفع مع الشط لا مع عدمه ومن كان عليه دين لعاقب عليه قضا الاداء
 والاجتهاد في طلبه وجب قضا الدين الفيل من دينه ان لم يخلق شيئا او
 قضا اخلف ووجب اطار العسر بعد تحقق اعساره ولا يجوز اعساره ومن
 اذن لعبد في الدين وجب عليه قضاة والا وجب على العبد اذا اعتق في
فصل في الرهن بشرط فيه القبض ولا يجوز النكاح فيه بدون
 اذن ولا اذ اعلم احد من الرهن ان لا يعرف فيجب ان يعرضه لغيره ووجب
 حقا ما زاد عن الحق واذا ائتم بغيره وجب ضمان والا فلا ويجوز الرضا
 من الطرفين في صورة القرض وان استوفى المرهن شيئا من ثمنه الرهن ونحوها
 وجب احتسابه من الحق ان كان بغير اذن ووجب حقا الرهن ولو الفقهه ويتقار
 ان ركب الدابة المرهونة او اتفق بالرهن **فصل** في الحج لا يجوز تقصير الصغر
 والجنون والسفيه في اموالهم بل يجب منعهم حتى تنقضي الموانع وكذا المملوك الا
 مع الاذن ووجب قسمة مال المتكسر على غزاهه بحكمه فان وجد منعه غيره بعينه وجب
 دفعه اليه ان لم يقصر المال وجب حبس المدون بعد ثبوته حتى يودى او يظفر
 عساره ولا يجوز للمربي الوضوء بالتمن الثلث **فصل** في القرض على القرض
 ما ضد مع رها المظنون له ولا يجوز له الرجوع على المظنون عنه مع عدم اذنه ولو
 ارض بعض الورثة العولمان الدين وهذا رها الباقيين وجب عليه ويشترط ملك
 الصلح او علم المظنون له باعساره ولا يجوز له ان يرضع بالثمن ماد دفع ومن

كلها حقا غير موقوفه وجب عليه والا جرح حتى يحفره او اعلمه ولا يجوز
 رجوع الخارجه الموقوفه حدها **فصل في الصلح** يجب الوفاة بشرط
 فيه رضاها وعلمها بالحق او جهلها ولا يجوز مع جهل احد من الطرفين
 ولا يجوز الصلح على الدين الحال باذنه موجبا وجب الاصلاح بينه
 الناس كفاية ونسب عتقا ولا يجوز منع المسلمين من الماء المباح قبل
 الحيانه ولا من الطريق وسائر المشركه **فصل في التبرك** لا يجزى
 التبرك في مال التبرك ولا يبرك في مال غيره ولا يبرك في مال
 امة المشركه ويجب حفظ حصة التبرك والصلح المباح المطالبين
 ولو شرط في التصرف الاجتناع وجب الوفاة به وكذا شرط سائر حقوق
 يتقاسمها ولا يجوز قسمة الدين المشترك قبل قبضه بل ما حصل
لهما **فصل في المضاربة** اذا عين المالك نوعا من التصرف لم يجز للعا
 مل المخالفة فان مخالفته فسخ المالك وجب عليه ضمانه وان ربح كان بينهما او
 خسر عليه الوفاة بشرط المحضه وسائر الشروط السابقة ما لم يفسخها
 المضارب او يفسخ احدهما ويجب ضمانه مع التصرف خاصة واذا
 عين المالك العامل لم يجز له ان ياخذ الا راى ماله ولا يجوز المضاربة ما
 لوين حتى يقبض ولا جلا للثمن الا اولى على **فصل في المزارعة** والمساكنة
 يجب الزرع والقرب كفاية ويستحب عينا ويشترط فيها كون المزارع
 عاقبا يسهلها او قاصدا ويجب الوفاة عاشرها فيها من شرط سائر وجوب
 العمل على العامل لا البذر والبقر الا مع الشرا ولا يبرك فيها من ذلك الا جلا اذا خرج
 المالك على العامل فقبل وجب عليه زاد او نقص ويجب الزكوة على كل منهما في **حقوق**
 المتروكة ولا يجوز سخرة المسلمين الا لعامل مع الشرا ولا تملك الغلة حين ذك
 في الوديعة يجب اذا الامانة الي البر والعاجز الا ما استثنى وتحم الخيانة في اموال
 المسلمين واهل البنية ومن شرط في الوديعة وجب عليه ما فيها وان فلا ولا يجوز الاقراض
 معها الا مع الضرورة والائتمان الحائز والمضيق ولا افساد مال من اودعه لصرا لا
 يعلم ان ليس له يبرك رده اليه مع الاختيار بل يكون بغيره **فصل في العارية**
 يبرك صحتها

ع باع وراه
 معك
 وقوله

يجب حفظها ووردها فان فربا وجب ضمانها وكذا الذهب والفضة
 وان لم يشترط وكذا الوشحة الضمان وان لم يبرك ومن استعار من غيره
 وجب عليه ضمانها ولا بد من كون المعير بالما جازي التصرف **فصل**
 في الاجارة ولا يجوز الاجارة على المنة كهدم الماسجد من الاصل غير
 حق وتخل الضام والمخير وغير ذلك ولا يجوز منع الاجير من اداء الواجب كالمجهد
 ضميرها ويجب اذا الاجرة بعد الفسخ من العمل ولا يجوز للاسوة الفسخ غير رضا
 الاخر وتلزم الوفاة بشرط سابع فيها ويحرم منع الاجير اجرة ويشترط في كل النفاذ
 وتعين بعين والمدة والمسافة والاجرة والعلة ولا يجوز طسها بالواحدة في المرافقة
 فان فعل ضمن المعين مع التلق والاجرة ويجب دفع الاجرة وان لم يشفح ولا يجوز ان
 يوجر مسكن بالكثر من الاجرة اذ لا يجد شيئا ويغرم غرامة او يكون غير الجرس
 ومن قبل يعمل له يجر ان يقبله غيره بنقطة الا ان يعمل فيه شيئا ومن احس
 العين جاز ان يبيعها ويجب ان يجر المشتري بالاجارة ويجب ضمان
 لصناع اذ تلف بفعلهم او في ايدهم بشرط او كانوا متهمين ولم يعلقوا وكذا
 لما جرى وكذا شرط عليه الضمان **فصل في الوكالة** يلزم تصرف الوكيل في ان
 يعمل فان علم العمل لم يجز له التصرف ولا يجوز تصرفه اذ اخل الوكيل ولا يجوز بعد
 العمل وقبل العلم ولا يجب على الوكيل ضمان الا مع التفريط ولا يجوز للوكيل في التصرف
 من رجل ان يزوجهما من نفسه ولا يجوز للاقتض مهر البنته الكبيره الا مع الاذن
 ولا يجوز للوكيل الخيانة ولا التضييع **فصل في الوقف** والصدق يجب العقل
 بشرط الواقف ولا يجوز تغييره ويشترط فيه القبح واخرجه من نفسه ولا يجوز ان
 يأكل من وقفه وان يسكن الدار اذ اهدق بها الا مع الاذن واذا وقف على ولده
 الصغار كاع الكبار الا بعد قبضه ولا يجوز بيع الوقف ويشترط تعيين الموقوف عليه
 والروام ولا يجوز الرجوع فيه ولا في الصدقة وبعد القبض ويجب فيها القرينة
 ولا يجوز الهدية على نبي بها شتم من الزكوة خاصة الا بالستة **فصل في**
السكا والحيثيس وهما ثابعتان لسرة المالك فيجوز الوفاة ان قيدهما بحرية
 او حيوة الساكن والعقبة اومدة ولا يجوز بيع الساكن العين ويطلق لاجل
 المالك مع عدم تعيين مدة ولا يجوز ضا لفة شرط المالك **فصل في الهبة** اذا وجب

المطاع
 من

نكاح الامة ولا يعبد بغيره اذن المولى ولا يجوز النكاح مع قصد الميراث وكذا
 التحليل ولا يجوز ان تزوج امرأة وحدها نكاح امرأة اخرى **فصل** في
 الزنا على الرجل والمرأة والتمكين منه محرم وغير محرم وازالة بكارة البكر
 على غير الزوج والمولى بنكاح وغيره ومن فعله حرم عليه المهر في الحرة وعشر
 القيمة في الامه ويجوز الاضرار في فوج المرأة المحرمة وجيب التعزير في الزنا
 على من فعله ويجوز الزنا على الرجل بالصبي غير المدركة وعلى المرأة بالصبي
 غير المدرك ويبيحها ولا يجوز تعذيب الاجنبي في حياها ولا الاجنبي في حياها
 الزنا بالسلمة والكافة المحرم والامه قبله ودبره بمحرم وغيره ولا يجل
 وطأ الامة المشتركة ولا خلوة الرجل بالاجنبي ولا شئ من مقدم الزنا كما
 يلجوس بين الرجلين والالتزام والهس والتقييل والنظر والوطء الميمن
 ولا التفاس قبل الزوجة والامه ولا غيرها ولا في الصور والاحرام والاعتكاف وكذا
 الوطء على الفاعل والمفعول والتمكين منه ومقدما له حتى الشترشوة ولو طأ
 لبائع بغيره وبالعكس والايضا وما دونه ونوم رجلين في الحان مجردين من غير
 ذرية ويجوز السحق على الفاعلة والمفعول بهما ونوم المرائين في الحان مجردتين ونكاح
 البهايم وان كانت للفاعل والاستئناس والقيادة ومباشرة الاجنبي ولو بين والفقير
 والمركبة حتى ينزل وجيب الورع والعفة عن الحرما وحفظ الفرج من الزنا والنظر
 في **فصل** في نكاح الامه وان علمت والبهت وان تزلت والذبح والعمه و
 الحالة تزلت الاض وبنات الاعمه وان سقطنا ويجوز من الرضاع ما يجوز من النسب
 من الحر والامه والامه والامه من الامه والامه من الامه والامه من الامه
 الحفل ولا يثبت التعزير في الرضاع الا برضاع يوم وبنات الارض عشرة رضة متواليا
 يرضون في كل رضة ويشرب من الثدي ويكون اللبن عن ولادة والرضاع في الجولين
 للمرتفع وينسب ذلك بالبيته لا بقول المرفعة وسرها من تزوج رضة فاضعتها
 امراته او ولد له حرمها عليه ان كان دخل الكبيسة والاقالكبيسة ولا يجوز تزويج المرأة
 على عمها ولا على خالتها ولو من الرضاعة بغير اذن ولا على اخصها من الرضاعة مطلقا
 ولا يجل المرتفع اولاد الفحل ولا اولاد الرضعة ولا رضاعا من لبنه ولا يجوز ان ينكح
 ابو تزويج

الامه
 حرم
 الزنا
 حرم

ابو المرتفع في ولد صاحب اللبن مطلقا ولا في ولد المرفعة ولادة واذا ارضعت
 امرأة مملوكها انعتق وحرم عليها بيعه **فصل** في نكاح امه الاب وان
 على الولد وان تزل وان لم يدخل ومن ملك مائة فوطها او ميسها او نكحها
 عورتها وطو شتره حرمه على ابنته وابنته لا يحرم الملك ومن زنا بامرأة ابنته
 وان غلا قبل ان يطأها الاب حرمه على الاب لا بعد الوطء ومن زنا بامرأة
 حرمه على ابنته وابنته وحرم عليه امها وبناتها ولادة ورها على الاخ بقيا
 لتزويج ومن زنا بعمة وخالته حرم عليه بناتها ومن زنا بذات بعل او
 عن نكاح حرمه عليه مؤيدا والاطفال لكن يجب عليها العدة له وغيره ومن
 للاب بغيره فاقرب حرمه عليه امه وبناته واخوته ابدا والاطفال ولا يشرع
 احدها بنة الاخر ورؤس تحريم الزوجة اذا تقرب زوجها نكاحها ومن
 تزوج ذات بعل وذات عدة حرمه عليه ابدا ان كان عالما او دخل والاطفال
 بل العقول باطل ويجب المهر مع الدخول والجهل ومن شرفج امرأة دواما ونعتق
 ودخل بها حرمه عليه ابنتها كانت في حجره او لا وان لم يدخل بالامر لم يحرمها
 لبنتا عينا بل جمعاً والحرة والامه نسوان في ذلك وخبر الامه والحرة وان لم يدخل
 لبنتا ومن ملك مائة فوطها حرمه عليه امها وبناتها ولو حرتين وبالعكس ويجوز
 الجمع بين الاثنين في النكاح ونسبا ورضاعا داما ومنعتة وبالقرى حتى تترج
 احد يهاية عدة الاخرى الرجعية وفي عدة المنة فان تزوج اخصين في عقد
 عليه فارق احد يها ومن تزوج امرأه ثم تزوج اخصها او امها وجب مقارنتها الثانية
 وبطل العقد ويحب الالوي حتى تنقض عدة ان كان دخل بالثانية ويجوز الجمع
 بين الاثنين في الوطء الملك فان وطئها على امرأتها عليه حتى يخرج احد لهما عن
 ملكه لا يقصد العود الى الاخرى ولا يجوز تزويج بنت الاخ طر خالتها الا باذن وليها
 التزويج في حال الاحرام فان فعل علما حرمه عليه مؤيدا وكذا الملاءمة والمقدرة لها
 ارضاسا ومن دخل بها قبل تسع فافضاها ولا يجوز الترضع بالخطبة لذات عدة ولا
 الجمع بين ثنتين من ولد ناطقة ولا يجوز تزويج الامه على الحرة الا باذنها ويجوز على
 الامه وطأ امه اذا كان لها زوج او كانت في عدة **فصل** في لا يجوز ان يتزوج
 الحر اكثر من اربع حرائر دواما ولا ايرس من اثنين من حمله الا ربع ومن كان عند الربيع

الجمع
 بين
 الاثنين
 في
 النكاح

فطلق واحدة رجعيًا لم يجز له تزويج أخرى حتى تنقضي عدتها فان فعل بطل
 ومن تزوج خمسًا في عقد وجب ان يخطى سبيل حد من ومن تزوج ثنتين في
 عقد وعنده ثلاث نازا، حديهما واذ اسلم الكافر وعنده اكثر من اربع وجب
 عليه ففارقة ما زاد ولا يجوز ان يجمع المرأة بين زوجين ولا في عدة احدهما
 ولا يجوز للعبد ان يتزوج اكثر من مرتين جمعًا او حرة وامتنين او اربع اما ولا يجوز
 له ان يتزويج الاباذن مولاه ومن طلق امرأته ثلاثا حرمت عليه
 حتى تنكح زوجا غيره ومن طلق نسك عدة حرمت عليه موأيدًا وان طلق
 الامة طلقته من حرمته عليه حتى تنكح زوجا غيره **فصل** في نكاح
 الكفار حتى اهل الذمة الا في الضرورة والمستضعفة والاستئمانه **والملك**
 ويحرم تزويج الناصب بالمؤمنه والناصب بالمؤمن الا في الضرورة وفيه فصل
 لا يجوز التمتع بالنكاح حتى يطلع قبل البلوغ بخير ولو كان امة الرجل غير اذنه
 ولا بالامة على حرة الا باذنها ويشترط الايجاب والقبول وتعيين المدة المفقورة
 والمهر ويجيب الشرط الذي يذكر في العقد ويجيب عليه ما مع الرجوع الا
 تعتد بعد المدة بطهرين بان تزويج الحبيضة الثانية وان لم تتم وان لم تزويجها
 فحسنة واربعتين يوما ومن الوفاة في المدة اربعة اشهر وعشرا ومن
يعلم الحمل بالوضع ولا يجوز تزويج حتى يطلع لها ان تزوج والعدة الا بالزوج ومن
 نكح امرأة ثم وجدها المدة لم يجز له الرجوع ولا يجوز نفق ولدها وان عمل
 بلع فله او شرط مع التراضي **فصل** في استئان الامة على المشتري الاستئان
 ومن اعتق سريفة وجب عليها العدة من غير ذل له وتعد عدة الحرة من الطلاق ويجيب
 استئان الامه المسيية ومن طلق امة حرة عليه اتمها ونسبها ونسبها ورضاعا واختها
جمعهم ولا يخل للمشتري الاستئان لها الا بعد الايجاب والقبول والقبول باذن البائع
 ومن اعتق امة حرة عليه الا ان يتزوجها فاذا طلقها حرة عليه الا ان يرجعها كما ارتد
 مة عليه الا ان يتزوج في العدة ولا يجوز للعبد ان يتزوج ولا يتسرى ولا يقرن في مال
 الاباذن مولاه الا الاكل من الطعام وكذا المكاتب لا يتزوج بدون اذن فان فعل
 كان موثقا على اجازة المولى ولا يجوز للعبد المشرك التزويج الاباذن الجموع و
 يكفي السكوت بعد علمه بالعقد والعتق والامر بالطلاق ولا يجوز الرجوع
 في العدة

هذا هو
 النكاح
 الذي
 هو
 المسمى
 بالزواج
 وهو
 ما
 يقع
 بين
 رجل
 وامرأة
 على
 ما
 بيننا
 وبينهم

في الاجازة ولا لم يخل المولى بشرط ان لا يخل بماله
 الغير غير عقد ولا تحليل ولا يخل بالعارف واذا اخل المولى من امة لرجل يجوز
 ما دون الوط لم يخل الوط فان وطئها وجب عليه عشر قيمتها ان كانت بكر
 ونصف العشر ان كانت ثيبا وان اخله نكاحا من الاستئان لم يخل في غيره
 كان اخل المولى حل ما دون الوط لم يخل ببيع والحزنة ومن زانية وجب عليه
 التوبة والتخل من المالك واذا اشتري زوج الامة بعضها حرة عليه حتى
 يشتري البقية فاذا اشتراها بطل العقد وحل له بالملكين المشتري احدا
 من زوجين فله الفسخ فيبطل العقد وحل له اذا اشترت المرأة زوجها او بعضه
 بطل العقد فان ارعفتة واراة تزويجه وجب تحديق العقد ومن غصب حمار
 يذبحه او يذبحها وجب عليه رد ثمنه ولو لم يذبحها ولا يذبح احد الشركاء والامة
 المشتركة **فصل** في تزويج امرأة بها عيب ودخل وجب عليه المهر ان
 تكون ولست بنفسها وان دخل بعد العلم بالعيب لم يخل الفسخ وان دلها
 ولها ودخل الزوج وجب على الولي المهر ولا يجوز للمسلم جعل المهر والمختار
 مهر او عيب او المهرح للمكان ونية اذ ينع عدمه وان لم يسم لها مهر
 ودخل وجب مهر بنتها ومن تزوج على مهر السنة وحرم عليه من ابدا درهم و
 لا يجوز للرجل ان ياكل مهر بنته ولا يقهر الا ان يكون وكيل او يكون صغيره و
 تزويج امرأة على حكمها لم يجز لها ان تخام اكثر من مهر السنة ومن زوج ابنة وضمن
 المهر ولم يكن له مال وجب على الاب المهر والا وجب على الولي وان كان صغيرا
 ومن طلق قبل الرجوع وجب عليه ونصف عدته ان كان له علة وبعد الرجوع
 وهو الوطى يجب الجميع ولو بشرط في العدة على الزوج استئانة ما دون الوط لم
 يخل الوط الا ان تاؤذا ولو شرط لا يجرها من بلوغها وجب عليه الوفا ولو تزوج
 لخصي ودخل وجب عليه المهر ومن اقتضى بكرا باصبع لونه مهرها ولو زوجة
 للمواالمة ولو غير اذن فاقبى وجب المهر على الامه ومن طلق امرأة قبل الرجوع
 وقبل فرض المهر وجب ان يمتنها بحسب حاله في الغنى والفقر وانما ما احدها
 بعد فرض المهر وجب لزوج عدم الرجوع **فصل** في نكاح
 ليلة من اربع وللتسنتين ايلمان وللتلا ثلثا ولا ربح اربع واذ اكر اربع

هذا هو
 النكاح
 الذي
 هو
 المسمى
 بالزواج
 وهو
 ما
 يقع
 بين
 رجل
 وامرأة
 على
 ما
 بيننا
 وبينهم

يجوز تفصيل احد الطرفين في الفسخ والاجاز وجيب العزم في الفسخ ولو اجاز لم يثبت
 له الوافقة الا بعد اربعة اشهر وجيب المحرمه فسخ الا في الاصل والرجوع واجبة في
 جميع الاعراض ولو ولد الزوج والا حرجا احتال كونه اذ اول ما بين سنة اشهر
 ونسعه بعد لو طلق وللجوز حتى ولو لم يبين مضمون ذلك الا لو ولد ولو اختلفا
 عزل عن المرأة لم يجز له نفى الولد وكان الوفاة على فسخ زوجة المطلقات
 وكان الوفاة سنة ثم شك في وقت الوفاة وجوز الحقيقة والايحوز لطلوع
 الولد بدمها وجيب ضمان الصبي عند البلوغ وكان الكبير ان لم يكن فعلا
 لو كان كافرا فالمرء وجيب اعمادها ان بنت الغلام جده ولا يجوز ضرب الاولاد
 على كياتهم وجيب الوفاة على الرضاع وبها وجب ارضاع الطفل واقدمه احد وعشرين
 شهرا وجيب بر الوالدين ويجوز عقوبتهما وقطعه الارحام ومن افعل لم يجز له
 انكاره وللجوز الانتقام من النسب الثابت **فصل** في اقسام الطلاق
 على ثلثة اقسام اولى واولاده ونحوه وما اليه ودوابه وسائر الواجب
 لركوبه والحج واذا الدين وغير ذلك ويشترط في وجوب نفقة الاباء والاولاد
 جهتهم وعناهم ونفقة الزوجات عدم النشور ويستحق العمل المطلقة حتى تنفق
 والافتاق على المطلقة الرجعية وعلى الزوج العمل المتوفى عنها من مال محل وجيب
 نفقة المملوك وان اعتقه اذا لم يكن له كسب ولا يجوز السرف ولا التقير في
كتاب الطلاق وما ينسعه ويشترط في المطلق البلوغ ولو عجز او العجز
 والاختيار والقصد ووقوع الصيغة وهي لفظ طالق او سماع رجلين عدلين
 ويشترط الخلو من الحيض ان كان دخل وطهر المواقعة الا في الحمل والصغيرة وابتداء
 وزوجة القاتل ولا يجوز الطلاق قبل التزوج والطلاق الا لزوجة الولد **فصل**
 كل امرأة طلقت ثلاثا حرمت على المطلق حتى تتكلم رجوعا غير واذ اطلق
 يتكلمها بينهما رجلا حرمة عليه ويكفي ان كان رجوع في العدة ستمت من رجوع ثم
 طلق والا فلا ويشترط في المطلق البلوغ والرجوع ودوام العزم واذا طلقت المرأة مرتين
 حرمت على المطلق الا بعد الحائض فان اشتراها او طهرها مولاها لم يخلو للزوج **فصل**
 للعدة على المطلقة الصغيرة **ولا** البائنة وللغير المدخول بها وجيب العدة
 على المطلقة الصغيرة فيما سوى الثلث والواجب من العدة فلا اطهار فبين
 بوجهين

ملح

برؤية او التحيز الثالثون نحر الاو اعين الطلاق ولو يسرا والاولا الرابع
 ولا يجوز الرجوع للزوج فان كانت للحقير فملا اشهر وان كانت حرة فثلثة اشهر مرة
 فثلثة اشهر او سنة فاذا حاضت مرة ثم بلغت سن البكر وجب عليها اتمام العدة اشهرين
 وجب لعدتها على الخمر والمارات والمطلقة ثلثة اشهر الا ما استثني وللجوز الرجوع للزوج
 في الصور الست الا ان ترجع المصلحة للمباراة قبل البذل قبل الرجوع من العدة فله الرجوع
 جميع في اقسامها والعدت يجب على الحامل المطلقة وهي وطع الحامل ولو من ساعتها وذلك
 للتأمين تبين بوضع الاول فملا الرجوع للزوج وللجوز لها ان تخرج الاجد وضع الثلث
 وجب عليها الرجوع على الحيض والظهر الحائض وللجوز المطلقة رجوعا ان تخرج
 من بيت زوجها ولا يزوجها الا باذنه وليس له ان يخرجها الا ان تاتي بغير حنفية وجب عليه
 نفقتها والعدة واذا ادعت نفقا العدة مع الاحتمال وجب القبول وجب لعدتها على المسترابة
 بالحمل التسعة اشهر وفي العدة من يوم طلقه الا من يوم بوج العبر فان طلق بعد ان
 بها سقطت وجب لعدتها الرجوع من يوم بلوغ الحرة ان كان بعد تسعين
 الا من يوم الموت ويجوز على المفقود عملها الحلال لغير الزينة والطيب
 والواجب من عدة الوفاة اربعة اشهر وعشرون ايام فان كانت
 حاملة بعد الاجل من منها ومن الوفاة واذا مات في العدة الرجعية
 وجب عليها استيناف عدة الوفاة وذهاب البعل اذ تزوجت
 ودخل الزوج عليها العدة من الثاني كالمطلقة وجب صغار
 قتلها والرجوع الى الاول ولو جعل الاية من عدة الطلاق طهر من كان له حق في
 واربعين يوما الا ما استثنته من الوفاة اربعة اشهر وعشرون ايام والعدة وكذا الاية الا ان
 طهرها مولاها ثم مات ولو مرتدة فان اعتقها عند كالمطلقة فان طهرها وجعلها عدة
 اية الوفاة وجب العمل الزينة اذا اراد ان تزوج الزانية وغيره وطهر الزانية العدة
 كالاية فان اسلمت فيها كالحرة ودون الرجوع اذ اطلق رجعا لم يخلو للزوج اخرى في
 العدة وكان من اراد تزويج اختها وكذا الشفعة لان تزويج اختها عدتها واذا اعتقد
 في الرجعية وجب عليها عدة الحرة **فصل** في الخلع والمباراة في الخلع
 ولا العوض حتى تظهر الكراهة من المرأة ولا يجوز الاضرار بها حتى تنفك منها
 ولا يجوز لها طلب الخلع والطلاق اختيارا ولا يضمن الاضرار بالطلاق ولا يجوز

يجوز تفصيل احد الطرفين في الفسخ والاجاز وجيب العزم في الفسخ ولو اجاز لم يثبت له الوافقة الا بعد اربعة اشهر وجيب المحرمه فسخ الا في الاصل والرجوع واجبة في جميع الاعراض ولو ولد الزوج والا حرجا احتال كونه اذ اول ما بين سنة اشهر ونسعه بعد لو طلق وللجوز حتى ولو لم يبين مضمون ذلك الا لو ولد ولو اختلفا عزل عن المرأة لم يجز له نفى الولد وكان الوفاة على فسخ زوجة المطلقات وكان الوفاة سنة ثم شك في وقت الوفاة وجوز الحقيقة والايحوز لطلوع الولد بدمها وجيب ضمان الصبي عند البلوغ وكان الكبير ان لم يكن فعلا لو كان كافرا فالمرء وجيب اعمادها ان بنت الغلام جده ولا يجوز ضرب الاولاد على كياتهم وجيب الوفاة على الرضاع وبها وجب ارضاع الطفل واقدمه احد وعشرين شهرا وجيب بر الوالدين ويجوز عقوبتهما وقطعه الارحام ومن افعل لم يجز له انكاره وللجوز الانتقام من النسب الثابت فصل في اقسام الطلاق على ثلثة اقسام اولى واولاده ونحوه وما اليه ودوابه وسائر الواجب لركوبه والحج واذا الدين وغير ذلك ويشترط في وجوب نفقة الاباء والاولاد جهتهم وعناهم ونفقة الزوجات عدم النشور ويستحق العمل المطلقة حتى تنفق والافتاق على المطلقة الرجعية وعلى الزوج العمل المتوفى عنها من مال محل وجيب نفقة المملوك وان اعتقه اذا لم يكن له كسب ولا يجوز السرف ولا التقير في كتاب الطلاق وما ينسعه ويشترط في المطلق البلوغ ولو عجز او العجز والاختيار والقصد ووقوع الصيغة وهي لفظ طالق او سماع رجلين عدلين ويشترط الخلو من الحيض ان كان دخل وطهر المواقعة الا في الحمل والصغيرة وابتداء وزوجة القاتل ولا يجوز الطلاق قبل التزوج والطلاق الا لزوجة الولد فصل كل امرأة طلقت ثلاثا حرمت على المطلق حتى تتكلم رجوعا غير واذ اطلق يتكلمها بينهما رجلا حرمة عليه ويكفي ان كان رجوع في العدة ستمت من رجوع ثم طلق والا فلا ويشترط في المطلق البلوغ والرجوع ودوام العزم واذا طلقت المرأة مرتين حرمت على المطلق الا بعد الحائض فان اشتراها او طهرها مولاها لم يخلو للزوج فصل للعدة على المطلقة الصغيرة ولا البائنة وللغير المدخول بها وجيب العدة على المطلقة الصغيرة فيما سوى الثلث والواجب من العدة فلا اطهار فبين بوجهين

ان ياخذ من المباركين المهر ويجوز الخلع ولا يجوز الرجوع في طلاقها الا ان يتزوج
 في البذل ولا بد من المباركة من الكراهة منها فصل في الطهارة اذا قال انت على كظفها
 حتى ارختي وحوها حرم عليه وطؤها حتى يكفر ويطلق ثم يعقد عليها ويستتر في وقت
 عدة البلوغ والعقل والاختيار والقدور وجهها والدخول بها ولو كونهما طهرت فيهما
 فيه وسواء عدلين فيجب الكفارة اذا اراد الوطئ فان طلق سقطت فان واجب
 واراد وجبت وان تعدل الطهارة ولو من امرأة واحدة واجب عن كل مرة كفارة
 وكذا الوعد والنساء ولو بافظ واحد وان جامع قبل الكفارة فزومه كفارة
 ولا يجوز ان يجبر على الكفارة والوطئ الا بعد المرافعة او مضى لانه
 اشهر فصل في الايمان يقع الا بالله واسمائه الحامية فصل في الايمان
 حان على ترك الوطئ اكثر من اربعة اشهر او مطلقا حرم عليه حتى يكفر ولا يجوز
 له ترك اكثر من ذلك الا بوضاها ويستتر فيه الدخول وحدها ولا يجوز ان
 يوتق الا بعد اربعة اشهر فحجر على ان يفي او يطلق فان فاء وجب عليه الكفارة
 وان طلق وجب اعتبار الشروط فصل في الكفارة تجب الكفارة المرتبة في
 الطهارة وقتل الخطاء حتى وقته فان حجر فصيام شهرين متتابعين فان
 حجر فاطعام ستين مسكنا من امد ولا يجوز التفرق قبل تناسخ الشهر ويوم
 الواحد على العبد صوم شهر وتجب الكفارة الخيرة المرتبة في كفارة
 الميتين اطعام عشرة مساكين او كسوتهم او حرور سنة فمن لم يجد فصيام
 ثلثة ايام وتجب كفارة الحج بقتل المسكينة ولو قتل عبده او عبدة غيره
 وكفارة شقيق الثوب على الزوج او الولد كفارة عينين وكذا انتق المرأة
 شعرها وحج جرحها فتعقها كفارة مخيرة ومن فروع امره لها حج
 وتجب ان يفارقها ويتصل في خمسة اصواع دقيقا فصل في اللعانة
 يصلح الا بعد الدخول والقذف بالزناج دعوى العائنة او انكار الولد وشهد
 المرسل اربع شهادات ويلعن نفسه الحامسة وظوه المرأة فتحرم عليه جوارده او
 من مكل وجب عليه الحد من اقر واحد التومين لم يجز له انكار الاخر ولا يجوز حرم الجامل
 قبل الوضع **كتاب العتق** وما يلحق به لا يجوز العتق الا بعد تحقق
 الملك وقصد العتق والتلفظ بالعتق مخيرا لا معلقا على شرط ولا بقصد الحلق ولو
 العتق

المعروف

العتق خديمة صده وحببت على المملوك وكذا لو اعتقه زوجته ابنته وشرط عليه
 ان يغارها ويؤتيها الرق او كان عليه مائة دينار ومن اعتق حصة من مملوك
 مشتركا كمن اراد او مورا وجب عليه باقي قيمته للشريك ويعتق ولا يباع المملوك
 واعقوبه ويستتر في المعنى البلوغ والعقل والاختيار والقدور ان يكون نكاحا
 غلاما حرا وعقوبتها ولا يجوز له ان يزوج احد من ابنته باقرا او بيعة ولو
 يبيع ثم ادعى الحرير لم يقبل الا بيعة وكذا لو تزوج ولا يجوز شرطه ببيع المولا ولا
 ولا هبتة واذا قال المملوك لولاه يعني سبع مائة وانما اعطيت ثلثيها والعتق مال وجب
 عليه الوفا بالشرط والافلا ولا يجوز بيع الحر والاشترائه وكذا النقيض ومن اعتق
 بعض مملوكا فعق كل من يذرعنق مملوكا وجب عليه وان لم يكن عارفا ومن دفع
 اليه مملوكا لا يستتر به لم يجز له ان يشتره مملوكا بل يبيعه اليه شيئا ولو ردها
 ليكون ولد له واذا اسلم عبد الدين وجب بيعه من مسلمة التومين كالمسلمة يفتق
 بعد الموت من الثلثة لا قبله الا ان يعتقد مولاة من رجل ويحب على المكاتب ادا
 بالامانة ويحب عليها الوفا بها ولا يعتق من المشرك حتى يزكيه جميع ما
 عليه ويعتق من المطلق بالنسبة ولا يجوز له ان يزوجها من حمله ولا ان
 يتصرف في ماله بما زاد عن القوت الا باذن مولاه ولا يزوج الابان
 ويحرمه المكاتبه على مولاه الا ان يعتق ويشترجها فان فعل غير عقد وجب عليه
 مهرها لها ويحب الوفا بشرط الكفاية المشرك وعنه فصل في اقراره وجب
 عليه القيام به واذا رد الى صاحبه واذا اقر في مرض الموت كان غير مسموع
 من الاصل والا فمن الغلث ومن اقر بولاد او دين وكان المقر اذ وجب عليه
 حصته الا ان يقر عدلان فيجب على الجميع **عقد الجعالة** لا ينعقد
 لعقد فيجب ما شرط على عمل محله بعد الايمان به ولا يجوز على الحر ولا يذم
كتاب الايمان والعمل والنذر **فصل في** اليقين الكاذب الما للضرورة او
 يقية ولا يجوز ان يقال فيما ليس بصحيح الله علم حرا وجب الرضا باليمين
 الشرعية ويحرم كل الحلق ولو ساقا بالبرهان من المدونين او امامه وجب العمل
 بما حلق عليه الا في معصية كتحريم حلال الا وتحتجب بغير حرام او قطعها الا
 من صرح من شرع او دينوي ولا يجوز الحلق بغير الله ولا يعتق ويشترط البلوغ

منه

والعقل والاختيار والعقل وكذا العبد والنذر ولا يجوز ان يخلو ولا
يستحق الاعمال العلم او تعينه او نفا فعل الغير ويقتض على ترك الحرمة وفعل
الواجب فتمت الكفاية بالحدث وكذا النذر والعهد كمن خلق المنكر لم يجر
له الاقتصاص من ماله والاحراز ولا ينعقد النذر حتى يقرب له على كذا ويكون
عقابه ان كان لشكر ومن نذر التصدق بما لا كثير وجب عليه ثمانون ذرة ان
نوى الدراهم وان نوى الدنانير ثمانون ايضا ويجوز الوفا بالذبح الا كان
لاح التعذر ولا ينعقد في الرجوع والحصص ولو تجرد الامر جوحيته
كتاب الصيد والذبايج بل صيد الكلب المعلم في التسمية الا ان يذكر
كلمة فلا يجل الا بها ولا يجوز ان يصر حيوان اخوانه ان يذكر ذكاته و
كذا ما اصابه كلب غير معلم ولو وقع معلمه وكذا ما اصابه المعلم من غير ان
صاحبه وكذا اذا سمي غير الذي ارسل ويحل ما صيد بالسلاح كالسوق و
الرجح والسهم لا باله احرى غير الحدود الا ان يذكره واذا نوى صيد فوقع
من جبل او حاد او في اوقات لم يجل اكله الا ان يكون حاد كما
لما وكذا اذا غاب عنه ولم يعلم ما قتلته ولو يجل
صيد الغرغرين قبل ان تطير بالسلاح وكذا الابل والبقر
والغنم الا ان تستعصب ويضطرب اليها ومن ضرب
صيدا فابان منه عظامه لم يجل ذلك العضو ومن صاد
طيرا فعدنا صاحبه وادعاه ومن لا يتكلم وجبا عليه
رده عليه البيه في فصل الاجوز والتكليف بغير الحد
الافي الضرب في فصول المروءة والقصة والعود والجد والعظ
وطورها ويعتبر في النحر الطعن في البنية وفي الذبح كونه في العلق عند الراس
ولا يجل ما ذبح من غير الحد وكذا المنجور اذا ذبح والذابوح اذا ذبح والنحو
بالابل ولا على الذبيحة اذا سلخه قبل الموت ولا بد من الحركة للاختبار في بدها
وخروج الدم المعتدل والارسل ويشترط استقبال القبلة بها والتسمية فان نكر
احدها عمدا حرمة لا نسيانا والجهنم ان خرج حيا لظلال الاذكاره والا حله ذكوره انه
اذا شعره او بره لا يجل ما يغير ذكوره ولا ما ذبح على النصب ولا ذبيحة احد من اكلها
الذبيحة

لا يجوز ان يخلو ولا يستحق الاعمال العلم او تعينه او نفا فعل الغير ويقتض على ترك الحرمة وفعل الواجب فتمت الكفاية بالحدث وكذا النذر والعهد كمن خلق المنكر لم يجر له الاقتصاص من ماله والاحراز ولا ينعقد النذر حتى يقرب له على كذا ويكون عقابه ان كان لشكر ومن نذر التصدق بما لا كثير وجب عليه ثمانون ذرة ان نوى الدراهم وان نوى الدنانير ثمانون ايضا ويجوز الوفا بالذبح الا كان لاح التعذر ولا ينعقد في الرجوع والحصص ولو تجرد الامر جوحيته كتاب الصيد والذبايج بل صيد الكلب المعلم في التسمية الا ان يذكر كلمة فلا يجل الا بها ولا يجوز ان يصر حيوان اخوانه ان يذكر ذكاته وكذا ما اصابه كلب غير معلم ولو وقع معلمه وكذا ما اصابه المعلم من غير ان صاحبه وكذا اذا سمي غير الذي ارسل ويحل ما صيد بالسلاح كالسوق والرجح والسهم لا باله احرى غير الحدود الا ان يذكره واذا نوى صيد فوقع من جبل او حاد او في اوقات لم يجل اكله الا ان يكون حاد كما لما وكذا اذا غاب عنه ولم يعلم ما قتلته ولو يجل صيد الغرغرين قبل ان تطير بالسلاح وكذا الابل والبقر والغنم الا ان تستعصب ويضطرب اليها ومن ضرب صيدا فابان منه عظامه لم يجل ذلك العضو ومن صاد طييرا فعدنا صاحبه وادعاه ومن لا يتكلم وجبا عليه رده عليه البيه في فصل الاجوز والتكليف بغير الحد الافي الضرب في فصول المروءة والقصة والعود والجد والعظ وطورها ويعتبر في النحر الطعن في البنية وفي الذبح كونه في العلق عند الراس ولا يجل ما ذبح من غير الحد وكذا المنجور اذا ذبح والذابوح اذا ذبح والنحو بالابل ولا على الذبيحة اذا سلخه قبل الموت ولا بد من الحركة للاختبار في بدها وخروج الدم المعتدل والارسل ويشترط استقبال القبلة بها والتسمية فان نكر احدها عمدا حرمة لا نسيانا والجهنم ان خرج حيا لظلال الاذكاره والا حله ذكوره انه اذا شعره او بره لا يجل ما يغير ذكوره ولا ما ذبح على النصب ولا ذبيحة احد من اكلها الذبيحة

ولو دميتا وان سمي وما يقطع من اعضاء الذبيحة قبل ذبحها ميتة لا يجل وذكوره
الكبائر اخرجها من الماشيا ولا يجل ما يذبح الما وذكوره الجراد اخذها حيا
كتاب الاطعمة ولا شرب خمر الميتة والدم ولحم الخنزير الا عند الضرورة
الشريفة بقدر البلغة ولا يجل شئ من السموم ولا من السباع ولا من الحيات
ولا من الغراب ولا من السمك الذي ليس له فلو س ولا الطاغ ولا السمكة التي يجمعها
تبتلعها الحية ثم نظر حيا وفوت سلخه فلو سها وللحفا والسرا والصفاء
والخنفاء ولا الطير التي يقول الذي ليس له قانصه ولا حوصله ولا صبيحة
ولما يصفى خالبا ولا يصفى مالا بولك له فاذا التفتت حرمه بالسوق طرفاه وانما
ان شربت خمر على حتى سكرت ثم ذبحت لم يجل كل من ماله بطنها وان شرب
بولا لم يجل حتى يغسل ويحرم العجول الذي يرضع من لبن خنزيرة حتى
يشرب ويكبر اذا علم بعينه ويحرم لحمه والجد لا قبل الاستبراء ويشرب
جوارح الجملثة قبله ويحرم لحمه بهيمة التي ينكحها
الادمي ولبنها ولا بولك من الذبيحة الدم والخصيتان والثانن والقضيب
الطحال والمرارة والفرج وخزفة الدماغ والفروشا والشعر والمشيئة ونحو الصليب
والخداق والعلبا والرحم والاداج والجلد والعظم والقرن والظفر والغدة
ويكبر الكيتا والعروق واذن القلب ولا يجل اكل بيته الغنم اذا قطعته وهي
احياء ولا الاستصباح بها ويحرم استعمال حبل البيت وان ذبح واذا اشبه
الحمم وضع على الارض فان انقبض فحلال وان انبسط فحرم لحم الغارة ونحوها
والماء العائنة واذ ذبح الجري مع سمك حرم اكل ما ساعليه الا الجري
وكذا الطير مشقوقا ولا يجوز اكل الحنطة اذا اسال عليها سمم الخنزير ولم
يكن عليها ولا يجل ما ذبح لحمه او لحمه او لحمه البيه ونحوها في الضرورة
على الباني والعاذي ويحرم اكل الطين الا طين قبر الحسين ع الشفاء بقدر
الحمد او قل ويحرم الاكل والشرب في ابيته الذهب والفضة والاكل على ابيته
يشرب عليها الخمر والجلوس عليها اختيارا افضل لا يجوز الطعام الكافر الا
لضرورة او تقية ولا الاكل من طعام الغير بغير اذن او طيبة نفس ومن

تضمنت

الاية مع علم الكراهة ويجوز الاكل والشرب عند الضرورة وا طعام المؤمن عندها
 ولا ينبغي ترك التيمم ولا التيمم في اول الاكل ولا التحنن في اخره ويجوز
 اكرام الخبز والحلقة والشعر ولا يجوز اهانتهما بالرجل ودونهما باذن
 والاستنجاب بالخبز ولا يجوز اكل شيء من الخاسر ولا من الخسائر
 ولا من الخباثت وما فيه ضرر لبدن الانسان الا في الضرورة ولا
 شئ من السكرات والسوم واكل حيوان له ناب او مخلاب ولا يجوز
 الشد اوي بالحرام من غير غيره ولا التزيان الذي فيه لحوم الاغنامي
 فصل حرم كل عصب غلا حتى يزهد ثلثاه فصل ولا يجوز شربه
 اذا اخذ مطبوخا من يستعمله قبل ذهاب الثلثين ويحرم شربه للحم
 ولا يجوز قتلها مكلفا ولا صغيرا ولا ملوكا ولا كافرا وكن اكله
 ومن استحلها وحيد فكله وتجب التوب من شربها وحرم الاضرار
 عليها وكل مسكر حرام ما اسكره كثيره وقليله حرام والبيذ حرام و
 الفقاع حرام بعد غليانه ولا يحل شربه في الضرورة ولا في
 التقية وكل ما يفسد المسكر او الماء الكثير حرام ويحرم بيعه للحمر
 والبيذ والمسكر والفقاع ويحرم عصر الخمر وجعلها وحفظها وبيعها
 وشراؤها وها واكل ثمنها والمساعدة على شربها ولا يجوز بيع العنب
 بالعصير كتاب العنب وهو حرام ومن زرع او حفر في ارضه

فيه

[Handwritten marginal notes in Arabic script, including a list of items and their rulings.]

في الارض مغسوبة وحب عليه اجرتها وله الزرع والعرض ويجوز
 المغسوس المالكه وادابها في الرعي بغير اذن وبيعها مع البناء وتسليةها الى
 مالها ويحرم اكل مال الله عدوانا والتصرف في اثار المغسوس حتى لا ينفق
 في الحج ويحرم بيعه من غيبته ما ولدها وبيعها في حياها
 الولد او قيمته ومن غصب دابة فدين قيمتها ان تلفت وان شتم ان عيبت
 واجرت مثلها ولا يجوز التصرف في العاصب ولا غيره في المغسوس
 بغير اذن سوى المالك كتاب المشقة تجب للشر
 يك الواحد خاصة قبل القسمة لا بعد ها الا مع الشر كتحفي
 الطريق اذا بيع مع الملك وتجب في الارضين والدرور والمناكن واللا
 متعة ولا يجوز لليهودي والنصراني الاخذ بالشفعة من المسلم
 ولا في السفينة والنهر والطريق والرحم والحام ولا في الدار اذا انفكرت
 برقيق ومتاع وجوهه اذا كان الخمر حاضر او جيب اهلها ثلثة ايام وان كان
 غائبا بقدر الوصول وزيادة ثلثة ايام كتاب احيا الموات من
 احيا ارض مواتا فله ويجب عليه في حياصها الزكوة ومن غرس غرسا
 فضوله ومن استخرج ماء ملكه واذا اشباح اهل الماء وجب ان يحبس
 الاعلى للزرع الى الشرك وللنخل الى الكعب ثم يرجع الى ما يليه ولا
 يجوز احيا حريم الملك وحريم الخلة المهر البها ومذبي حرايدها و
 حريم البيوت العادية اربعون ذراعاً حولها وروي حنون الا في عطين
 او طريق وخر وعشرون وبين القناتين خمسين ذراعاً في الصلبة والقي
 في الرخوة وبين بيوت المظن الى بيوت العطر اربعون ذراعاً وبين
 الناضح الى الناضح سنون واحد الطريق خمسة اذرع وحريم البيوت الحرة
 بمائة وعشرون ولا يجوز الاضرار بالمسلم وله ازالة الضرر عن نفسه
 ولا يجوز حفر قناة اخرى يضر بها فان فعل ظلال الازال كتاب
 القسط تجب نفعها سكنة المشاهدين بلغة ردها فساد ثم
 حفظها للمالكها او ملكها او انتدق بهما في الاخيرين يجب نفع
 العو لزان جائد صاحبها ومن اشترى دابة فوجد في بطنها مالا وجب

٤٣

ان يعرف البائع فان عرفه ولا فهو المشتري ولا يجب ذلك في السكك ولا
يجوز النكاح المبرور الفلانة ولا النكاح الا ان يكون في غير كماله وما فان فعل
وجب النكاح ومن شره تعريق المقتطع ثم تلفه وظهر صاحبها وحيث عليها
نما ومن صاد طير مستوي الجناح وعرفه صاحبها وظهره لا يبرر الا ظهور
له لان ادعاه من لا ينتمون وجب دفعه اليه ولا يجوز النكاح المبرور فان
فعل وشهر التعريف علم مولاه كتاب الموارث لا يرث الكافر المسلم ولو
ذمبا الا ان يسلم قبل الفسدة ولا يرث القاتل المقتول ان كان عدوا وظلما
ولا يرث المملوك ولا يورث وحكم المبرور معقن وما لوق الموق وان اعتق
قبل الفسدة ورثه من لا وارث له الا قرابة مملوك يجب شراره بالقيمة و
يجوز مولاه على البيع فيعتق ويورث ولا يجوز شرط ميراث المكاتب
فصل الاقرب من الاقارب يمنع الابعاد الاما الشقي والاموان والا
والادوان تتركوا يمنعون الاخوة والاحداد فان فقدوا ورثوا وعينون
الاعمام والاحوال فان فقد الجميع فالمعتق ثم ضامن المبرور ثم الاما
ويورث الزوج والزوجة مع الجميع وينعمان الامام فصل القروض
فالنصف للزوج مع عدم الولد والنبت مع عدم الذكر ولاخت من
الابوين او الاب كذا وكذا والزوج للزوج مع الولد وللزوجة وان
تعددة مع عدمه والتمن للزوجة فصاعدا مع الثلثان للتمن
فصاعدا مع عدم الذكر ولاختين فصاعدا للاب والابوين كذا
لك والثلث للام مع عدم الولد والاخوة وللذمتين فصاعدا
من الاخوة للام والسلس للاب مع الولد وللأم مع الولد او الاب
خوة للاب والابوين مع وجود الاخوان والاخوات من الام وخير ذالبا
على ذوي القران بالنسبة مع عدم الحاشية والي نفع من ساوا واقربو
لا يرث على الزوج والزوجة مع وجود وارث غير الامام ويجب جبر الوالي
النكاح على القران في الصحيح ولا يجوز الحكم بالعدول بل يدخل النكاح على
النساء والاخوة للاب والابوين ولا بالتعصيب بل يرث على احوالهم
فصل يرث الاولاد للذكر مثل حظ الانثيين ويختص الذكر من
البنين بحجوه

اسبب بالحجوة اذا لم يكن ذكر كبير سدا ومن انقض منهم فلم يرجع واولاد
الامام يرثون مع عدمهم ولكل منهم نصيب من يتفق به ويبيع الاقر ولا يعود
السكك او الثلث واليك في ذلك مع عدم الولد فصل يرث الاخوة للابوين والابوين
للذكر مثل حظ الانثيين وللأم مساويا ومن انقض منهم فلم يرجع من تقر بالاب
من تقر بالاب والابوين من تقر بالابوين بالولد كذا من تقر بالاب والابوين
لاخوة يرثون مع عدمهم ويأخذ لكل نصيب من يتفق به ويمنع الاقر من الابعاد
لا يمنعها الحد الذي ولا يخالف الحد الا بعد النكاح مع الاخوة كالاخ والجدد كما
لاخوة فصل يرث الاعمام والاحوال مع عدم المرتبتين الساقطين خاصة
فصل اخوال الثلث بالسوية ولو واحد والاعمام بالقيمة ولو واحد بالمتفاضل ويمنع
من تقر بالاعمام بالابوين من تقر منهم بالابوين من الاخوال ويرث اولادهم مع
عدمهم لا معهم الا بناتهم الا اذا مع عدمهم لا يمنع العور من كل نصيب من يتفق به
فصل يرث الزوجات مع جميع المراتب وان انفرد الزوج فلها المالك ولو كان الزوج
في غيبته الامام ويرث الزوجات الرجعية لا البتة ورثت المطلقة من المهر
للاطراف ان سنة تويها او تنزوح فصل يرث المعتوق مع فقد الفدية فان
لم يكن قضاه من الجيرة فان فالامير وولد الامنة لا يرث الاب ولا من تقر به
وولد الزنا لا يرثه الزانية ولا يرثها واذ انفردت ان يبيع مع الشرايط لزمها
وتوارثا والخشي يورث على الزوج الذي يورثه فان باضها فعلى الذي يبيدها ومنه فان
التقوا فالذي ينقطع آخر فان اتفقا فالذي يبيع ويحكم فيه ايضا للاضداد والجيش
والثدي فان اشبه فنصف النضيب والزرع عدم النضيب يحكم فيه بالزعة ومن
راسان او برنان يوفى من زعمه فان انتد فواحد والافان وان والحل لا يرث
الا اذا والدمي والفري والمهدوم عليهم يرث كل منهم الا من مع الفرائد والشرايط والحول
يرثون بالصحة والفاقد تحت است الاجران نضيا لانهم اجتمع ذم الامان والعلم
والذكورة والعلم يحكم ثابت عن المصوم ويجب الرجوع الى الامام في جميع الاحكام وفي
نفس القران ولا يجوز العمل بالرأي والظن ويحكم في العمل باحد ما كتبت المعبرة
التي يروىها الا ما ثبت فان اختلفت وجب الرجوع بالمرجحات المنصوصة ولا يجوز تقليد
غير المصوم الا فيما يروى عنه مع ثقته ويجب الاحتياط في كل مسألة لم يعلم حكمها مع احتمال الحكم

ملح

وجيب على الفاعل من الانفاق وكما علم الخميني ومحرر الشهادة والمبايع
 الحق والحق بخلافه وجيب الحكم بالبينه من المدعي واليمين من المنكر والفرار
 والبيد والنكاح جميعا المدعي وعلم الحاكم في الزم بالقسمه من المدعي مع اللوث
 والبيد منه ومن المنكر ولا يخل المال المحرمه الواقع لمن علم ان يسلو ولا بد من
 البيه واليمين في دعوى دين عييت واربعه الزنا ولا بد من العدل والوجوب
 المحرمه الدعوي المالمه بشاهد يمين وشهادة النساء ولا بد من الراجح او اثنين
 ورجل او اثنين ويمين ولا يجوز الحلق والاحلاق الابالده والماهه الى ايه
 كتم الشهاده او تجيب تحمل الشهاده كفايه وادعاينا ولو للعامة ونجيبها
 ليثبت الحق عند القاضي ولو تغير بما يجيب لا يبريد الحق ولا يفتقر ويحرم الرجوع
 عن الشهاده اذا كانت حقا وكما انها ولا يجوز بشهادة الزور وادرج الشاهد
 بعد الحكم وحين يغير بقدر ما لا يوافق من المال ان يكون قايما بصيرته غير رده على حقا
 ولا يجوز اقامة الشهاده على المعصوم خوف ظلم الغير له ولا يجوز الشهاده الا
 لعلم وان حصل بالخطو واخر من التزوير لا تقبل شهادته الا في حق ولا المهر كما
 لشركه والاجبر والحكم ولا ولد الزنا ولا الاعيان والشرط والمقام
 لا المعنى ولا المستعمل ولا القاذق ولا السائل بكفر ولا يجوز الشهاده على اليمين
 والبر او خلاف السنه ككتاب الحد ووجيب اقامتها مع شرائطها ويحرم تعطيلها
 ويشترط في وجوبها البلوغ والعقل والاختيار وعدم الجهل والشبهه ولا يجوز اقامتها
 في الرضا العدوس اقرب من الله وجيب عليه فان لم يسقط القتل والرجم ويسقط
 بالتزوير قبل ان يوحذ ولا يجوز الشفاه حد ولا كفاية فيه ولا يجوز ان يفهم الحد الا
 الامام او نائبه الخاص والعك والسب على ما هو له ولا يجوز ان يحد في غير الامم في
 فصل تجيب الحد بان عليها فيرجم المحرم بعد جلد مائة ان كان ينجوا ولا يجرم
 بغير جلد ويجلد غير مائة جلده ويعذب غير البالغ ومن اكره المراه علم الزنا وجب
 القتل وان لم يكن محصنا ويستاق عنها وينقل محرمه الرابع بعد ثلثا والمهور وجب
 عليه خمسون جلده ويرجم في النكاح ولا يثبت الا بربعة شهود والا في الراجح
 من الزنا ملك ولم يدخل بجلده مائة ونفي سنة الرضا خروا اذا زنا الذي يملك
 وجب قتله فصل تجيب اللواط عدم الايقاع حد الزنا ويقبل المغور به على
 كل حال

بيان المحصن

عليه

كل حال وكان الفاعل مع الايقاع ويشترط التصول فيهما البلوغ والعقل والا
 اختيار وعلا غير البالغ التعزير ومن قبل غلاما بشهوه وجب ان يضرب مائة
 سوطا ولا يثبت مع عدم البيه الا بالاقرار بعد اقراره فصلا تجيب با
 لسحق حد الزنا مع عدم الاحصان والقتل معه وتقتل في الرابع مع عدم
 والمراهه اذا اجامعها زوجها صاحقت بكر فخملت وجب عليها الزنا
 ومهر البكر وجيب على القواد خسة وسبعون سوطا وكذا القواد و
 بنفيا من مصرها فصل لا يجوز قذف المسلم ولا الكافر حتى القاذق
 ممن قذفه وجب ان يضرب ثمانين جلده ان نسب احدا الى الزنا
 او اللواط فاعلا او مفعولا وفي التعزير في التعزير وكن الهجا وكن
 الصغير وحر القذف اليمن نسب الى الزنا او اللواط لا يجيب
 الا ان يطلبه صاحبه ويسقط بعفوه ومن اقر بالقذف وجب عليه
 وان انكر لم يسقط واذا اتقاذا فسقط ووجب التعزير ومن عفا
 عن حقه لم يجز له الرجوع ومن قال لآخر احتلت باهلك وجب
 تعزيره ويجيب قتل من سب نيا او اماما ويجوز قتل النساء
 مع الأمن فصل تجيب حد من شرب الخمر او البئذ او الفخار او
 السكر ولو قليلا وقتل من استحل ذلك ولا حد على من جهل الخمر
 ويشترط البلوغ والعقل والاختيار ويسقط بالتوبة واذا اجلد
 مرتين قتل في الثالثه فصل تجيب قطع من سرق ديناراً فصا
 او قيمته من حرز يقطع من الميمى الاصابع الاربعة ويترك الكف
 فان سرق ثانيا قطعته رجله اليسرى من الكعب ويترك
 العقب ويجيب الحسم والداوة فان ثالثا حلكه السجن فان سرق في مثل
 فان قطعة اليسرى غلط كما يجز قطع يمينه ولا يثبتن الا بشاهدين او الا
 قرار مرتين من غير كراهه ويجيب ايضاً رد المال على المالك والتوبه ومن اخذ على
 يدا لم يقطع بل يعزر ويقطع النباش اذا اخذ الكفن والمهور اذا اقا لينة
 لادانته ويسقط بالتوبة القطع دون الغرم وينتهي العلم بالشرع فصل
 المحاربه ان قتل قتل وان قتل واخذ المال قتل واصل وان اخذ قطعه يده

٣٢

ورجله من خلفه وان لم يقتل ولم يخذل فممن الارض وان تقبل ان يوحى فلا
 شيء عليه ومن اخرج من دار فوجم قتلها او قتلها ومن دعا الى
 بدعة قتل وجب دفاع الحار عن النفس والمومن لا عن المال
 وان جازا فصل من ارتد عن فطره وجب قتله وان تاب لم
 يقطوعن ولتجيب ان يستتاب فان لم يشب قتل ولا
 قتل على المراهقة بل تجس وتضرب ويضيق عليها والجل قتل
 الناصب في الشقيه ومن سب نبيا قتل وكذا من ادعى نبوة
 فصل يجب تعزير نافع البهية ان لم يشب وجب حد من ايمته لا
 يميت وتقرين من استقر بيده حتى يزل وقيل القبر وهو القاهر واخر
 من الجحد وتعزير كل من فعل محرما كقتل القصاص من الشرك
 فيه والرضاه وكذا الضرب بغير حق وكن اقل الانثى نفسه وولده وكذا
 شرب الخمر والذو الطرح الجرد ولا يجوز لاحد ان ياكل ويشرب التوبين
 القتل واقرار القاتل به وتسلية نفسه للفصل والرضاه الويل بالديه واكثر اولاد
 والكفارة ويجب القصاص على القاتل عداو الديه على القاتل ضلما وشبهه عداو
 العاقلة غير ومن امر القتل وجب جده حتى يموت وكن امن اسك
 ليقتل فقتل فان كان المأمور عبدا وجب القصاص على المولى
 ومن خلص القاتل من يدي المولى وجب عليه اخضاره او الديه
 ولاقصاص في الدفاع ويقتصر في ثبوت القصاص البلوغ
 والعقل والاختيار ويجب التوصل الى اصال الديه
 مكن ويجب القصاص على الولد اذا قتل الاب دون العكس
 ويجب رد فاضل الديه قبل القصاص او ابقى من دينه القاتل
 شقيا كما اذا قتل الرجل امراته او رجلا رجلا وغوذا الكلد
 ون العكس ومن قتل مملوكا وجب عليه الكفارة والتوبه و
 التعزير والتصدق بثمنه والحسن سنة ومن قتل مملوكا ضربه و
 حب عليه قيمته له الا ان تزيد عن دينه الحر لا القصاص الا ان يعاقب
 ويجب القصاص على المملوك اذا قتل الحر لا العكس ولا القصاص

يلع

قتل المملوك الزمير الامع الاعتقاد ورفاضل الديه ولا يجوز القصاص
 بعد العفو او الصلح او الرضا بالديه ولا يجوز في القصاص العن
 والتكامل بقصر بالسيوف ويجب القصاص على شاهن الزفر اذا
 قتل بشهانه فان تعدد او وجب رد باقي الديه ولا يجوز القصاص
 في عظم فصل يثبت القتل بالاقتراع مع شروطه بالبينة وبالعلمه
 خمسين عينا وخمسة وعشرون في الخطام مع اللوث فيجب
 على القاتل القصاص في العمد والدية في الخط الا ان يعتم المولى
 عليه خمسين قامة في العمد ونصفها في الخط ولا يقبل اقرار العبد
 على المولى ولا اقرار الجاني على القاتل فصل يثبت القصاص بين
 الرجل والمرأة في الاعضاء والجراحات حتى تبلغ تلك الديه ويجب
 رد الفاضل وكذا ما يبيع للجاني من دينه ويجب القصاص في
 الاعضاء والجراح عدا الا ان يعفو او يصلح او يرضى بالديه
 ولا يجوز القصاص في كسر اليد ابرات ولا سنن الصبر اذا
 شئت بل يجب الديه ولا يجوز في الجانف والمثقله المأمومة
 ويجب القصاص في غير الاعور اذا قلح عين انسان صحيح
 ويرد عليه نصف الديه وبالعكس يجب القصاص في احد ك
 عينه مع نصف الديه لافيهما ويجب القصاص في الطرف على
 شاهد الزور فان بقي دينه وجب رد هاتين كتاب التيات
 الواجب في دينه للمسلم الذي كرا اذا قتل خطا ومائة من الابل
 او مائتا بقرة او الف شاة او الف دينار او عشرة الاف درهم او
 ما يوازيه من الواجب ودينه الحراهه النصف من ذلك ومن قتل في
 الاشم الحرم وجب عليه دية وتلك وصوم شهرين من شهر الحرم
 والواجب في دينه قتل المملوك قيمته الا ان يزيد عن دينه الحر فلا
 تجيب الزيادة والمملوك القاتل يجب على مولاه دفع المولى يستجد
 او ليعتله او دفع قيمته فان اعتنق صح ووجب على مولاه دفع الديه
 والواجب في دينه الزمير ثمانمائة درهم فان اعتاد القاتل فدينه

التكامل

بلد

عاشق على ما على

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على الشرف والآن الحمد وعترته الكرام وبعد فهدى رسالة وحينئذ
 تشتمل على ما لا يسع المكلف حمل من معرفة واجبا للصلوة بحيث تبطل
 الصلوة مع الجمل بها وسببها غيره الإجازة لمخالف الأعواز وفيها فصلان الأول
 في الطهارة وهو وضوء أو غسل وتيمم أما الوضوء فيجب من جنس الأيدي والرجلين
 واليدين والرجلين من الموضع المعتاد والنوم على الخواتم والجنين وما
 في سببها واجبه سبعة الأول النية وصدقها الوضوء لا يستباحة للصلوة
 لوجوبه فدية الحائض الكافى غسل الوضوء من قصاص شعرا كراستخاذ والذوق
 طولاً ومدارة عليه الأبهام والوسطى عرضاً الثالث غسل اليدين بعد
 من المرفق إلى المرفق الأصابع ولا يستقبل الشعر غسلها وغسل السرة بعد ما
 كذلك الرابع مسح مقدم الرأس وشعره المختص بأقل أسره الخامس مسح
 من الرأس إلى الكعبين وهذا المفضل بين السابق والقدم من غير الشكاف
 ما وجد من الأجزاء من الناس الترتيب كما ذكره التابع المولاه وعوضاً
 بعة الأعضاء غسلها وأما الغسل فوجبه سنت الأول الحائض والحضرة
 الاستحاضة والكفاس والموت ومس الميت إذا برد وواجباً أربعه
 إزالة النجاسة عن محل الغسل ولا يغسل جميع البدن بما يسمى غسل
 وترتيب وهو أن يبدأ برأسه ثم جانبك الأيمن ثم الأيسر ويقوم مقامه
 الأوتار والنية وضغطها اغتسل لا يستباحة الصلوة لوجوبه فدية إلى
 الله فإن كان غسل الجنابة كفى عن الوضوء ولا تستغنية أما التيمم فوجبه
 موجب الطهارة من الماء يسوع عند العجز عن استعمال الماء ويجب تسعة
 ترغ الحابل كالتيمم والضرب على سرفه إن كان عن العوضه وإن
 كان عن الغسل مرتين والترتيب كما ذكره المولاه ومسح الجبهة
 ومسح الكفين وطهاره بحمله ولو تجسس بعضه ولم يكن نظيره
 مسح على الباقي ولو تجسنت إحدى يديه ضرب بالأخرى
 ثم مسح بها وجهه ثم مسحها بالأرض ولو تجسنا مسح جهته بالأرض
 ولو تجسنت الجبهة خاصة مسح الكفين ولو تجسنت الكل
 سقط فرض التيمم ولو كان النجس ياباً كان حمله حكم
 الطاهر والتيمم وكيفية التيمم بدلاً من الوضوء لا يلبسها
 مدة الصلوة لوجوبه فدية إلى الله بعد وضع يديه على الأرض
 المباح

الجامد وهو ما لا يتحقق منه شيء لامن الأفعال ولا

من الأسماء المذكورة نحو رجل ورس وأعلم أيضاً أن الفعل

لا يدل له من فاعل فإن كان فاعله واحد سمي فعل

الواحد فإن كان فاعله اثنين سمي فعل الثنين وإن كان

فاعله أكثر من ذلك سمي فعل الجمع وكل واحد من هذه

الثلاثة المذكورة يكون مطلقاً أو مخاطباً أو غائباً مذكراً

كان أو مؤنثاً وأعلم أن جميع الأبواب التي اعتبروها

أهل التصريف أربع وعشرون باباً است في الثلاثي الحمد

عاشق

عاشق

عاشق

وواحد نحو الرابي المحرور والربع عشر في الثلاث المردييه

وثلاث في الرابي المردييه واما الابواب التي في الثلاث

فاولها باب فعل يفعل نحو نصر ينصر انما هو مستفوز

وثانيها باب فعل يفعل مثل ضرب يربض اضرب

ضارب مهروب وثالثها باب فعل يفعل مثل ضرب

يعرب اضرب ضارب مهروب وثالثها باب فعل يفعل

مخوف فتح يفتح افتح فاتح مفتوح ورابعها باب

فعل يفعل نحو علم يعلم اعلم عالم معلوم وخامسها

يفعل نحو حسب يحسب حسب حسب حسب حسب حسب

وسادسها باب فعل يفعل نحو يحسن يحسن

احسن فهو حسن واما الرابي المحرور

واحد نحو فعل يفعل فعلة وفعلا نحو خرج

يخرج ويخرج ويخرج ويخرج ويخرج

واما الابواب التي في الثلاث المردييه فيه فهو ثلاث

اقسم القسما الاول ما كان ما ضربه على اربعة اخرى

وثانيها باب فاولها باب افعل يفعل

افعل لا نحو اكرم يكرم اكراما اكرم مكرم ومكرم

وثانيها باب فعل يفعل تفصيلا نحو فتح يفتح

٧٦
تفتح مفتح ومفتح وثالثها باب فاعل

يفاعل مفاعلة نحو قاتل يقاتل ومقاتلة وقتال
قاتل مقاتل ومقاتل القسم لثاني ما كان ما ضمه

على خمسة احرز وهو خمسة ابواب ولها باب تفعل

يتفعل تفعلًا نحو كسر وكسر وكسر وكسر وكسر

ومتكسر وثانيها باب تفاعل تفاعلًا نحو

تباعد تباعد تباعد تباعد تباعد وتباعد

وثالثها باب تفعل تفعلًا انفعالًا نحو انقطع

ينقطع انقطاعًا انقطع منقطع ومنقطع

والأول

Handwritten scribbles and notes in the bottom right corner.

۷۸



Handwritten notes in Persian script, including the word 'بسم الله' (Bismillah), located at the top right edge of the page.

Handwritten notes in Persian script, including the word 'بسم الله' (Bismillah), located at the bottom right edge of the page.

(13)

۵۸۴

خطی اد